

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد ..

فمن نعم الله عز وجل على هذه الأمة أن أنزل علينا كتابه الكريم، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فكما أن كتاب الله عز وجل وحي من الله، فكذلك سنته صلى الله عليه وسلم وحي من الله أيضاً، كما قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾؛ فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحي من الله عز وجل.

والله عز وجل قد تعبدنا بالفقه في كتابه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعمل بهما، ومن أراد أن يستدل بكتاب الله عز وجل فإنه بحاجة إلى النظر إلى صحة الاستدلال منه، وأما ثبوته فالقرآن ثابت بالتواتر بحمد الله عز وجل.

وأما حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن من أراد أن يستدل به فإنه يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: النظر في ثبوته، ومردُّ ذلك إلى علم مصطلح الحديث.

والأمر الثاني: النظر في صحة الاستدلال به، ومردُّ ذلك إلى علوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة، وكذلك مرده إلى علم أصول الفقه.

والشاهد من ذلك أن علم المصطلح نتوصل به إلى معرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلا غنى لطالب العلم -الذي يريد أن يتفقه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم- عن دراسة علم المصطلح؛ لأنه هو الوسيلة والمرقاة إلى معرفة الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعمل به.

إذن ما محل علم المصطلح من علوم الشريعة؟

محلّه أنه من علوم الوسائل؛ لأن علوم الشريعة نوعان: مقاصد ووسائل؛ فالمقاصد هي كتاب الله عز وجل وتفسيره، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرحها، والعقيدة والفقه، هذه هي علوم المقاصد.

وأما علوم الوسائل فهي كل ما يخدم التّفقه في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كعلوم العربية وأصول الفقه ومصطلح الحديث والقواعد الفقهية، وعلم مقاصد الشريعة ونحو ذلك.

والذي يعنينا من هذه العلوم في هذا الدرس هو علم مصطلح الحديث؛ فعلم مصطلح الحديث صُنّف فيه مصنفات كثيرة، منها المطوّل والتي جُعِلت للمتقدمين والمنتهمين في هذا العلم، ومنها المختصرُ والتي جعلت للمبتدئين.

ومن أخصر مختصرات علم مصطلح الحديث منظومة البيقوني، أو المنظومة المسماة بالبيقونية، فهي منظومة مختصرة، يحسن بطالب العلم الذي يريد دراسة هذا العلم، أن يستفتح دراسته لهذا العلم بها.

بين أيديكم الحقيقية التي تتعلق بالمنظومة البيقونية، نبدأ أولاً بمصطلح الحديث وفائدته.

ما تعريف مصطلح الحديث؟

مصطلح الحديث: هو القواعد التي يُعرف بها أحوال السّنَد والمتن.

سيأتي بإذن الله تعالى أن الحديث يتركب من شيئين: السند والمتن؛ السند له أحوال، والمتن له أحوال، بها يُعرف صحة الحديث من عدمه.

هذا العلم هو عبارة عن القواعد التي نعرف بها أحوال السند والمتن، وبذلك نعرف الفائدة من تعلم هذا العلم وهو معرفة المقبول والمردود من الأحاديث، إذن فائدة علم المصطلح: معرفة المقبول والمردود من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد لخص السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه (نظم الدرر) نظم الدرر هذه ألفية وضعها السيوطي أراد بها أن يحاكي ألفية العراقي في علم المصطلح، ذكر السيوطي هذا التعريف وهذه الفائدة في بيتين، فقال رحمه الله تعالى:

علم الحديث ذو قوانين تُحدُّ* * * يُدرى بها أحوال متنٍ وسند

فدانك الموضوع والمقصود *** أن يُعرف المقبول والمردود

فذكر السيوطي رحمه الله تعالى في هذين البيتين ثلاثة أمور:

الأمر الأول: تعريف علم الحديث الذي هو علم مصطلح الحديث، فبين أنه ذو قوانين، والقوانين جمع قانون بمعنى قاعدة، القوانين بمعنى قواعد. تُحد: أي تعرّف.

يدرئ بها: أي يدرئ بهذه القوانين والقواعد، أحوال متن وسند.

قال: فدانك الموضوع، فإن اسم إشارة للمثنى، ما المشار إليه؟ المشار إليه السند والمتن.

قال: فدانك الموضوع، يعني موضوع علم المصطلح السند والمتن، فهما محل بحث هذا العلم، وهذا هو الأمر الثاني مما هو مذكور في هذين البيتين.

الأمر الثالث: فائدة علم المصطلح وذكره بقوله: والمقصود أن يُعرف المقبول والمردود، ففائدة علم المصطلح: معرفة المقبول والمردود من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نتنقل بعد ذلك للأمر الثاني وهو التعرّف على هذه المنظومة، منظومة البيقوني.

وذلك من جهتين: معرفة الناظم، ومعرفة المنظومة نفسها.

أما الناظم فهو الشيخ عمر بن الشيخ محمد بن فتوح البيقوني، وهذا البيقوني لا تُعرف له ترجمة، يعني إذا بحثنا في كتب التراجم لن نجد أحد العلماء اسمه البيقوني، إذن كيف عرفنا اسم الناظم؟

.....

ممكن في آخرها قال: سميتها منظومة البيقوني، طيب نحن عرفنا اسمه كاملاً، ذكر الأجهوري في حاشيته على شرح الزرقاني، الزرقاني شرح هذه المنظومة، وحشى عليها الأجهوري، ذكر الأجهوري أنه وجدت نسخة بخط الناظم ذكر فيها اسمه، فبين أنه عمر بن محمد بن فتوح البيقوني.

والبيقوني قيل إنها نسبة إلى بيقون، بلدة في أذربيجان، وقيل غير ذلك، والله أعلم.
والشاهد أن صاحب هذه المنظومة مجهول، لا تُعرف ترجمته لكن لعل الله عز وجل
اطَّلَعَ على صدق هذا الرجل حينما نظم هذه المنظومة فكتب لها القبول، ولذلك انتشرت
في الآفاق.

أما التعريف بالنظم نفسه، فيتمثل فيما يلي:

أولاً: هذه منظومة مختصرة في أربع وثلاثين بيتاً، فهي من أخصر الكتب في هذا الباب،
وكونها في أربع وثلاثين بيتاً يشجع طالب العلم على حفظها وعلى دراستها، ويشجع أيضاً
المعلمين على تدريسها وشرحها في الدروس.

الأمر الثاني: اقتصر في هذه المنظومة على اثنين وثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث،
وعلوم الحديث كثيرة، أوصلها السيوطي رحمه الله تعالى إلى مائة نوع تقريباً.

من أهم هذه الأنواع، الأنواع التي ذكرها البيقوني في هذه المنظومة، إذن هذه المنظومة
من درسها هل تفي بدراسة علم مصطلح الحديث؟ لا، هي كما سيأتي في النقطة الرابعة
تفتح شهية طالب العلم، تُعرفه بهذا العلم وبمبادئه، وتفتح شهيته لما بعده من الكتب.

الأمر الثالث: هذه المنظومة اشتملت على سرد الأنواع والتعاريف، يأتي فيها الناظم
بالمصطلح وتعريفه، وغالباً لا يُجاوز ذلك، فهي مختصرة، ويصح أن تكون أساساً لطالب
العلم فيبتدئ بها.

النقطة الرابعة تكلمنا عنها.

النقطة الخامسة: هذه المنظومة على أن ناظمها مجهول إلا أنها لقيت عناية من أهل
العلم، فكانوا يحفظونها طلابهم، ويقررونها في الدروس، وصنفوا في شرحها مصنفاتٍ
كثيرة.

نتقل بعد ذلك إلى ما يتعلق بصلب علم مصطلح الحديث ونستفحه بمعرفة ما يتألف
منه الحديث، تقدم قبل قليل أن الحديث يتألف من كم شيء؟ شيئين: الإسناد والمتن، أو
نقول السند والمتن، فالإسناد والسند بمعنى واحد.

ما معنى السند؟ وما معنى المتن؟

السند: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن، والمتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

ربما يكون التعريفان غير واضحين، لكن يتضحان بإذن الله عز وجل إذا نظرنا في المثال كما سيأتي.

قبل النظر في المثال، السند يشتمل على أمرين: على أسماء الرواة، وعلى صيغ الأداء، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى في المثال الذي بين أيديكم.

عندنا المثال قال البخاري رحمه الله في صحيحه، وهذا الحديث المذكور هو أول حديث في صحيح البخاري، قال رحمه الله تعالى: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**». نلاحظ أن هذا الحديث يشتمل على أمرين:

الأمر الأول: سلسلة من الرواة، تبتدئ من الحميدي، عبد الله بن الزبير وهو شيخ البخاري، وتنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو نقول إلى عمر بن الخطاب راوي هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والأمر الثاني: قول النبي صلى الله عليه وسلم، أو نص حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**».

القسم الأول: وهو سلسلة الرواة هذا يسمى السند، أو يسمى الإسناد، والقسم الثاني: وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «**إنما الأعمال بالنيات ...**» إلى آخره، هذا يسمى المتن.

فلا بد من تمييز ذلك قبل الدخول في علم المصطلح؛ لأن كل ما سيأتي في علم المصطلح سينبني على معرفة ذلك.

تلاحظون أيضًا: السند أمامكم يشتمل على أمرين:

أسماء الرواة، من الرواة الذين عندنا؟

عندنا الأول: من هو؟

الحميدي عبد الله بن الزبير.

الثاني: سفيان، المراد به هنا سفيان بن عيينة.

الثالث: يحيى بن سعيد الأنصاري.

الرابع: محمد بن إبراهيم التيمي.

الخامس: علقمة بن الوقاص الليثي.

السادس: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فهذا السند يشتمل على ستة رواة.

كذلك يشتمل هذا الإسناد على صيغ أداء، ما معنى صيغ الأداء؟ يعني الألفاظ التي يستعملها الرواة في التحديث، يبين كيف أخذ هذا الحديث عن شيخه، فمثلاً هنا البخاري رحمه الله تعالى بين أنه أخذ هذا الحديث عن شيخه الحميدي، وأتى بصيغة ما هي؟ حدثنا.

الحميدي كذلك لما بين أنه أخذ هذا الحديث عن سفيان قال: حدثنا.

سفيان كذلك لما بين أنه أخذ هذا الحديث عن يحيى بن سعيد قال: حدثنا.

يحيى بن سعيد لما بين أنه أخذ هذا الحديث عن محمد بن إبراهيم قال: أخبرني.

إذن هذه صيغة أخرى.

أولاً عندنا صيغة حدثنا تكررت ثلاث مرات، وهذه صيغة أخرى وهي أخبرني.

أنه سمع، هذه صيغة ثالثة، وهي تعبير بالسمع.

كذلك قال علقمة هنا: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أيضاً أتى فيها بصيغة السماع.

عمر رضي الله عنه لما بين أنه سمع أو أخذ هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضًا عبّر بسمعت.

فهذه أيضًا تكررت صيغة السماع هنا ثلاث مرات.

الشاهد: أن نعرف أن السند يشتمل على أسماء الرواة وعلى صيغ الأداء.

نبدأ بعد ذلك في المنظومة على بركة الله.

{الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعده..}

اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمستمعين ولعموم المسلمين

قال الناظم عمر بن محمد بن فتوح البيقوني رحمه الله:

١- أبدأ بالحمدِ مُصَلِّيًا عَلَى *** مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا {

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت أمرين: الحمد لله عز وجل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه هي عادة أهل العلم في استفتاح كتبهم، سواء كانت منظومة أو منثورة.

فأما الحمد فذكره بقوله: أبدأ بالحمد، أي بالحمد لله عز وجل، ما معنى الحمد؟

الحمد نختصره في الكلام ربما يمر بكم أو مر في بعض الدروس الأخرى، الحمد: هو الإخبار عن محاسن المحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه.

ذكر هذا التعريف ابن القيم رحمه الله تعالى في بدائع الفوائد، فذكر أنه إخبار عن محاسن المحمود، ولا بد أن يكون هذا الإخبار مقترنًا بالحب والإجلال والتعظيم حتى يسمّى حمدًا.

فحينما نقول نحن الحمد لله، نحن نخبر عن صفات الله عز وجل الجميلة والكاملة، مع حبنا لله عز وجل وإجلالنا له وتعظيمه، فلذلك هذا يسمّى حمدًا، أما لو قال رجل: الأسد شجاع، الشجاعة أليست من محاسن الأسد؟ بل من محاسن الأسد، لكن حينما يقولها الإنسان هل يقولها مع الحب والإجلال والتعظيم؟ لا، إذن لا تسمّى حمدًا، وإنما يسمّى مدحًا.

إذا هذا تعريف الحمد.

وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فذكره الناظم بقوله: مصلياً على محمد،
ووصف محمداً صلى الله عليه وسلم بأنه خيرُ نبي أرسل.
ومعنى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: ثناؤه عليه عند الملائكة، وهذا
التعريف ذكره البخاري تعليقاً عن أبي العالية الرياحي، وهو أحد سادات التابعين رحمهم
الله تعالى.

{ ٢- وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ *** وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ }

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَذِي مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ *** وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهُ

ذي: اسم إشارة، فهو بمعنى هذه، ما المشار إليه؟ الأنواع المذكورة في هذه المنظومة،
أنواع الحديث المذكورة في هذه المنظومة.

قال: وَذِي مِنْ أَقْسَامِ، هنا النون مفتوحة والهمزة سُهلت أو يقال فيها حذف همزة
القطع، جُعِلت همزة وصل، فنقلت فتحة الهمزة إلى النون، والأصل أنها: من أقسام، لكن
لو أراد شخص أن ينشد هذا البيت فيقول: وَذِي مِنْ أَقْسَامِ، حصل كسر في الوزن، فلذلك
نُقلت حركة الهمزة إلى النون مراعاة للوزن.

عِدَّةٌ: يعني ذات عدد.

وَكُلُّ وَاحِدٍ: أي وكل واحد من هذه الأنواع:

أَتَى: أي في هذه المنظومة.

وَحَدَّهُ: أي مع حدّه، والحد هو التعريف، والواو هنا واو المعية، فيقال: وَحَدَّهُ يعني مع

حده.

إذن الناظم يذكر في كل نوع من أنواع علوم الحديث المذكورة في هذه المنظومة

شيئين؟

الأول: المصطلح الذي يدل على هذا النوع مثل الصحيح الحسن المعضل المنقطع ونحو ذلك.

والثاني: الحد الذي هو التعريف.

{ ٣- أَوْلُهَا: الصَّحِيحُ وَهُوَ مَا اتَّصَلَ *** إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُدَّ أَوْ يُعَلَّ

٤- يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ *** مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَتَقْلِيهِ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذين البيتين، أول نوع من أنواع علوم الحديث وهو الصحيح.

وقبل الكلام عن الصحيح يبين أن الحديث باعتبار درجته ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف.

أما الصحيح فهو في أعلى درجات القبول، وأما الحسن فهو مقبول لكنه ليس في أعلى الدرجات، وأما الضعيف فهو المردود، إذن لا بد أن نعرف هذه القسمة قبل الدخول في الصحيح.

الحديث باعتبار درجته ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف.

نبتدى بالصحيح: الصحيح ذكر له الناظم رحمه الله تعالى كم شرط؟

خمسة شروط.

الشرط الأول: عدالة الراوي، وذكره الناظم في البيت الثاني فقال: يرويه عدلٌ.

والشرط الثاني: تمام ضبط الراوي، وذكره الناظم في قوله: ضابطٌ، والناظم رحمه الله

تعالى أطلق فاشترط الضبط فقط، لكن ينبغي أن يقيّد ذلك بتمام الضبط لكي يتميز

الصحيح عن الحسن كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

والشرط الثالث: اتصال الإسناد، وذكره الناظم بقوله: وهو ما اتصل إسناده.

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ.

الشرط الخامس: السلامة من العلة، وذكرهما الناظم رحمه الله تعالى بقوله: ولم يشذ

أو يعل.

ويُشَدُّ يَصِحُّ فيها يُشَدُّ أو يَشُدُّ، هما مبنيان للفاعل، ويصح فيها وجه ثالث وهو يُشَدُّ للبناء للمفعول.

كذلك يُعَلُّ، هي مبنية للمفعول، فيقال يُعَلُّ.

نبدأ بالشرط الأول: وهو عدالة الراوي.

ما المراد بالعدالة؟

أولاً: عندنا شرطان يتعلقان بالراوي: عدالته وتمام ضبطه.

فالعدالة: هو أن يكون أكثر حال الراوي طاعة الله عز وجل، وهذا التعريف ذكره الشافعي في عدد من كتبه، وابن حبان في مقدمة صحيحه، هو أن يكون أكثر حال الراوي طاعة الله عز وجل.

هل المراد أن يكون مطيعاً لله عز وجل دائماً في كل أحواله؟ لا، المراد به أن يكون مستقيماً في دينه في الجملة، هذا المراد بهذا التعريف.

ومن هنا يُعَلِّمُ أنه لا يشترط في الراوي العدل أن يكون سالماً من الذنوب والمعاصي، فما من إنسان إلا وتقع منه بعض الهفوات والزلات ورواة الحديث هم من جملة البشر فلا يسلمون من ذلك.

لماذا اشترطنا في الراوي أن يكون عدلاً؟

حتى نتيقن من صدقه، فإذا حدَّث وقال حدثني فلان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، نعرف أنه صادق في حديثه، وأنه لا يكذب.

إذن هذا هو الشرط الأول.

الشرط الثاني: ضبط الراوي أو تمام ضبطه، والمراد بالضبط هنا: هو الإتيان، فيكون الراوي متقناً لحديثه، سواء كان يحفظه عن ظهر قلب، أو كان قد دوَّنه في كتابه، يكون متقناً لهذا الحديث.

والإتيان درجات، ليس على درجة واحدة، فحينما نُقَيِّدُ الضبط بأن يكون تاماً حينئذ نشترط في الصحيح أن يكون ضبطه في أعلى الدرجات، إذن هذا الشرط الثاني.

ولماذا اشترطناه في راوي الحديث الصحيح؟ حتى يغلب على ظننا أنه لم يخطئ، البشر من طبيعتهم الوقوع في الخطأ، إذا كان هذا الراوي متقناً لما يحفظ، بل في أعلى درجات الإتقان، يغلب على ظننا أنه لم يخطئ حينما حدث، فقال: حدثني فلان أو حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم،.. الصحابة كلهم عدول لكن عندما يقول حدثني فلان أو فلان فيغلب على ظننا أنه لم يخطئ.

نأتي إلى الشرط الثالث: وهو اتصال الإسناد، أو قبل اتصال الإسناد، الراوي إذا اشترط فيه هذان الوصفان: العدالة وتمام الضبط، فهذا يُسمى ثقةً.

إذن الثقة: هو العدل تام الضبط، فلو كان الراوي عدلاً لكنه كثير الغفلة، هل يسمى ثقة؟ لا، لا يسمى، ولو كان الراوي في أعلى درجات الحفظ، حفظه كالحديد لكنه فاسق، هل يسمى ثقة؟ لا يسمى ثقة، فلا بد في الثقة من توفر هذين الوصفين: العدالة، وتمام الضبط.

الشرط الثالث: اتصال الإسناد.

ما المراد باتصال الإسناد؟ المراد بذلك: أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث ممن فوَّقه، تقدم معنا الإسناد فيه سلسلة من الرواة، لمَّا يقول البخاري حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، البخاري هل سمع هذا الحديث من الحميدي؟ لا بد أن نتأكد، لكن بما أنه قال حدثنا، دلَّ على أنه سمع منه، إذن هنا الإسناد متصل، فلا بد أن نعرف بين كل راوٍ ومن فوَّقه أنه سمع منه، كما سيأتي التمثيل به إن شاء الله تعالى.

لماذا نشترط في الحديث الصحيح أن يكون إسناده متصلاً؟

..... من يجيب؟

أحسن.. الآن لو كان الإسناد فيه انقطاع، عندنا راوٍ ساقط لا نعرفه في هذا الإسناد، أليس كذلك؟ مثلاً حدث شخصٌ عن آخر لكنه لم يسمع هذا الخبر منه مباشرة، بينهما واسطة، هذه الواسطة لم تُذكر في هذا الإسناد، صح؟

قبل قليل نحن اشترطنا في الراوي أن يكون عدلاً تام الضبط، هذا الراوي الساقط هل هو عدل؟ ما نعرف، هل هو تام الضبط؟ ما نعرف، لَمَّا سقط من الإسناد جهلنا حاله من حيث العدالة والضبط، إذن اشتراط اتصال الإسناد هو راجع في حقيقة الأمر إلى الشرطين الأولين، إلى عدالة الراوي وتمام ضبطه.

حتى يتضح لنا معنى اتصال الإسناد، ننظر في المثال التالي:

قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: حدثنا خلاد بن يحيى، قال: حدثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش رضي الله عنها.. الحديث.

هذا الإسناد مثال للإسناد المتصل؛ لأننا إذا نظرنا فيه نجد أن كل راوٍ قد سمع هذا الحديث ممن فوَّقه، البخاري أخذ هذا الحديث عن خلاد بن يحيى، وعبر في أخذه هذا الحديث منه؟ بحدثنا، حدثنا تفيد الاتصال، إذن عرفنا أن بين البخاري وبين خلاد بن يحيى متصل، خلاد بن يحيى حينما بين أخذه لهذا الحديث عن عيسى عبر بماذا؟ بحدثنا، كذلك حدثنا تفيد الاتصال.

عيسى بن طهمان حينما بين أنه أخذ هذا الحديث عن أنس بن مالك، عبر بماذا؟ سمعت، سمعت تفيد الاتصال أو لا؟ تفيد الاتصال، إذن هذا الإسناد متصل؛ لأننا وجدنا أن كل راوٍ قد سمع هذا الحديث ممن فوَّقه.

حتى يتضح الاتصال بشكل أفضل نأخذ عكسه وهو الإسناد غير المتصل.

قال أبو داود رحمه الله تعالى في المراسيل: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: أخبرنا الليث، عن عُقيل، عن الزهري، أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد في ثوبه دمًا فانصرف.

الزهري هنا روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، الزهري هل أدرك النبي عليه الصلاة والسلام؟ لم يدركه؛ لماذا؟ هو من التابعين ليس من الصحابة، إذن هناك زمن بين الزهري وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمنا بهذا وقوع الانقطاع في هذا الإسناد، فإننا لا نعرف الوسطة بين الزهري وبين النبي صلى الله عليه وسلم، قد يكون صحابياً، إن

كان صحابياً فالحمد لله يكون الاتصال متصلاً، لكن إن كان غير صحابي ربما عن تابعي آخر، وهذا التابعي الآخر لا نعرف حاله من حيث العدالة والضبط.

هذا ما يتعلق باتصال الإسناد.

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ.

فما المراد بالشذوذ؟ الشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق أو للجماعة من الثقات. إذن عندنا في الشذوذ مخالف ومخالف؛ المخالف لا بد أن يكون ثقة، أما مخالفة الضعيف فلا شأن لنا بها، الحديث عندنا رواه ثقة لكن خالف غيره، المخالف أحد أمرين: إما أن يكون أوثق منه، أو ثقت من الأول، أو أن يكون جماعة من الثقات، وسيأتي الآن مثال يقرب هذا الأمر.

الآن شخص يدرس في الجامعة، يحضر درس الفقه، تعيَّب يوماً عن درس الفقه، اتصل بزميلين من زملائه حتى يعرف ما فاتته في هذا الدرس، اتصل بزميله الأول فقال له: ما الذي فاتني في هذا الدرس؟ فذكر له جملة مما ألقاه عليهم الشيخ، فقال: الشيخ رجَّح أن الماء قسمان: طهور ونجس.

هذا الطالب نبيه، لكنه ليس في الدرجة العليا في النباهة، ليس من أفضل طلاب القاعة. اتصل بزميله الآخر الذي هو أفضل من الأول، ربما يكون الأول على القاعة، سأله: ماذا أخذنا في درس الفقه؟ فقال: الشيخ رجَّح أن الماء ثلاثة أقسام: طهور وطاهر ونجس. عندنا هذا الطالب جاءته روايتان، كلاهما من ثقة، الرواية الأولى أن الماء ثلاثة أقسام، الرواية الثانية أن الماء قسمان، رواية عن الشيخ الذي يلقي درس الفقه.

هل يمكن أن الشيخ رجَّح الأمرين؟ لا يمكن أنه رجح الأمرين في محاضرة واحدة، هذا الطالب ماذا يفعل؟

يأخذ رواية الأحفظ من زملائه، والأنبه والأكثر تفوقاً في دراسته؛ لأنه غالباً يكون أضبط لما يرويه الشيخ، فالذي رواه الأكثر تفوقاً أو الأحفظ أو الأنبه، هذا يسمى محفوظاً،

ويكون هو المقبول، والرواية المقابلة التي رواها الأقل حفظاً وخالف بها الأحفظ هذه ماذا تسمى؟ شاذة، هذه رواية شاذة، لماذا كانت شاذة؟ لأن راويها خالف بها من هو أوثق.

هذا مثال يقرب لنا معنى الشذوذ، شخص جاءته روايتان متعارضتان، احتاج إلى أن يرجح بينهما، فالراجحة تكون مقبولة والمرجوحة تكون شاذة.

الناظم رحمه الله تعالى سيأتي في منظومته الكلام عن الشاذ، وقال رحمه الله تعالى فيها:

وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأَ *** فَالشَّاذُّ ...

سيأتي عند الكلام على هذا البيت، مثال حديثي واقعي على الشذوذ بإذن الله تعالى.

الشرط الخامس: السلامة من العلة.

ما معنى العلة؟ العلة: هي وصف خفي يقدر في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة، إذن عندنا وصف يقدر في صحة الحديث، يعني يقضي عليه بالضعف، لكن هذا الوصف خفي، لا يدركه أي أحد، فإذا نظرنا في رواية الإسناد نجدهم ثقات، وإذا نظرنا في الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، نجد أن ظاهره الاتصال، إذن هذا الوصف الخفي لا يدركه إلا الأئمة الكبار المطلعون على دقائق علم الحديث؛ لأن علم العلة هو من أدق علوم الحديث، ولم ينبغ فيه إلا الفحول من الحفاظ، كالإمام أحمد وعلي بن المدني ويحيى بن معين ثم من بعدهم الإمام البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة ونحو هؤلاء.

وأما من جاء بعدهم من المتأخرين فهم غالباً على طريقة الأوائل، أو أنهم حينما يمشون على طريقة الأوائل فإنهم ينبغون في هذا العلم أيضاً.

لماذا اشترط أهل العلم في الحديث الصحيح أن يكون سالمًا من الشذوذ والعلة؟

تقدم أن الراوي من آحاد البشر، يخطئ كما يخطئ الناس، فهو وإن كان حفظه قويًا متينًا، لا بد أن يخطئ في بعض الأحاديث ولو أخطاء يسيرة، كيف تكشف هذه الأخطاء التي وقع فيها هذا الراوي الثقة؟ بالنظر في سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، فإذا كان الحديث سالمًا من الشذوذ والعلة علمنا سلامة هذا الحديث من وقوع الخطأ فيه، وإذا وقع في الحديث شذوذ أو علة، علمنا أن هذا الراوي الثقة أخطأ.

بعض الحفاظ كان يحفظ مائة ألف حديث بإسناده وامتته، لكنه أخطأ في خمسة أحاديث فقط، هذه الخمسة هل تُنقص من حفظه شيئاً؟ لا هي طبيعة بشرية، يحفظ مائة ألف أو مائتي ألف لكن أخطأ في خمسة أحاديث، كيف كشف الحفاظ وقوع هذا الراوي في هذه الأخطاء الخمسة؟ بالنظر في سلامة أحاديثه من الشذوذ والعلة، فاكتشفوا أن فلاناً أخطأ في حديثين، فلاناً أخطأ في خمسة أحاديث، فلاناً إذاً أخطأ غالباً يخطئ في أسماء الرواة، فلاناً إذاً أخطأ يخطئ في المتون، ونحو ذلك.

نظروا في مرويات هذا الراوي، قارنوها بروايات أقرانه وعرفوا ما عند كل راوٍ من هؤلاء الرواة من الأخطاء.

الآن كل ما تقدم هو نظري، نريد مثلاً تطبيقياً، قبل الدخول في المثال التطبيقي نعيد شروط الحديث الصحيح.

الشرط الأول: عدالة الراوي.

الثاني: تمام ضبطه.

الثالث: اتصال الإسناد.

الرابع: السلامة من الشذوذ.

الخامس: السلامة من العلة.

نريد أن نطبق هذه الشروط على حديث عندنا، حتى نفهم هذه الشروط بشكل أعمق، هذه الشروط ممكن أن نصنفها على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يتعلق بعدالة الراوي وضبطه، فنعرف حال الراوي من حيث العدالة والضبط، هذا قسم.

القسم الثاني: ما يتعلق باتصال الإسناد.

والقسم الثالث: ما يتعلق بسلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

بين أيديكم مثال: قال الدارمي رحمه الله تعالى في السنن، يقال السنن ويقال المسند، بعضهم يسميه السنن، بعضهم يقول سنن الدارمي، وبعضهم يسميه مسند الدارمي.

قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أنبأنا عاصم الأحول، عن عبد الله بن سرجس، بكسر الجيم رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر قال: «اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر».

ننظر في هذا الحديث من الجهات الثلاث التي تقدم ذكرها.

الجهة الأولى: التحقق من عدالة الرواة وضبطهم، الراوي الأول عندنا من هو؟ يزيد بن هارون، رجعنا إلى كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وكتاب تقريب التهذيب من أسير الكتب التي يُرجع إليها في معرفة أحوال الرواة؛ لأنه لخص حال الراوي في كلمة أو كلمتين، بخلاف كتب الجرح والتعديل الأخرى، غالباً يفيضون في ذكر أحوال الراوي ويقولون كلام الأئمة المتقدمين، وإذا كان في هذا الراوي اختلاف ربما القارئ المبتدئ لا يعرف كيف يرجح بين هذا الاختلاف.

أما الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب فلخص اختياراته وترجيحاته في الرواة، .. رجعنا إلى ترجمة يزيد بن هارون، قال ابن حجر: ثقة متقن عابد، هل توفرت فيه العدالة والضبط؟ توفرت.

الراوي الثاني: من هو؟ عاصم الأحول، قال فيه ابن حجر: ثقة، هل توفرت فيه العدالة والضبط؟ نعم.

الراوي الثالث: عبد الله بن سرجس، قال فيه الحافظ ابن حجر .. الصحابة هل يحتاج أن نكشف عن عدالتهم أو ضبطهم، لا يحتاج، لماذا؟ لأننا نكتفي بتعديل الله عز وجل لهم، ومحل بحث هذه المسألة في كتب الاعتقاد.

إذن رواية هذا الحديث كلهم ثقات، كلهم عدول ضابطون، إذن تحقق الشرطان الأولان عدالة الراوي وتمام ضبطه.

ننظر إلى الجهة الثانية: وهو اتصال الإسناد، الدارمي حينما بين أنه أخذ هذا الحديث عن يزيد بن هارون، بماذا عبر؟ بأي صيغة؟ قال: أخبرنا، أخبرنا هل تفيد الاتصال أم الانقطاع؟ تفيد الاتصال.

يزيد بن هارون حينما بين أنه أخذ هذا الحديث عن عاصم الأحول، بماذا عبر؟ قال:
أنبأنا، أنبأنا تفيد ماذا؟ الاتصال.

عاصم حينما بين أنه أخذ هذا الحديث عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه عبر
بماذا؟ عن، عن تفيد الاتصال أم لا؟ لا تفيد الاتصال، هل تفيد الانقطاع؟ لا تفيد
الانقطاع.

إذن ماذا نفعل؟ هنا هي محمولة على الاتصال، سيأتي أن عن تُحمل على الاتصال
بشرطين:

الشرط الأول: أن لا يكون الراوي مدلسًا.

والشرط الثاني: أن يكون هذا الراوي قد عُرف أخذه عن هذا الشيخ، أنه تتلمذ على هذا
الشيخ وسمع منه بعض الأحاديث الأخرى، فإذا حدّث عنه بحديث مثلاً عرفنا أن عاصمًا
سمع بعض الأحاديث عن عبد الله بن سرجس، عبر فيها بحدثننا، لكن جاء بحديث ثان عبر
فيه بعن، هل نحمله على الاتصال أو لا؟ نحمله على الاتصال ما دام أنه ليس مدلسًا،
وهذان الشرطان متحققان هنا.

إذن شرط اتصال السند هل هو متحقق هنا؟ متحقق بحمد الله تعالى.

نأتي إلى الجهة الثالثة، أو قبل ذلك .. ما ذكرته قبل قليل يفيد أن صيغ الأداء ثلاثة
أنواع:

النوع الأول: صيغ دالة على الاتصال، مثل ماذا: سمعت، حدثنا، أخبرنا.

النوع الثاني: صيغ دالة على الانقطاع مثل ماذا: أخبرت، حدثت، نبئت، أو أنبئت، لما
تسمع شخص حدثت أن فلانًا فعل كذا وكذا، هي الصيغة بنفسها تدل أن هناك واسطة لم
تذكر، إذن هذه الصيغة تدل على الانقطاع.

النوع الثالث: صيغ لا تدل على الاتصال ولا على الانقطاع، مثل: عن، وقال.

وهذه تُحمل على الاتصال بشرطين - كما تقدم:

الشرط الأول: أن لا يكون الراوي مدلسًا، وسيأتي معنى التدليس إن شاء الله تعالى.

والشرط الثاني: أن يعرف أن هذا الراوي قد سمع من هذا الشيخ في الجملة، تتلمذ على هذا الشيخ، لا يشترط أنه يكون سمع منه هذا الحديث بعينه، لكن سمع منه جملة أحاديث.

فإذا توفر هذان الشرطان حملت عن عليّ الاتصال، أو حملت قال عليّ الاتصال. هذه الفائدة نادرة الوجود، يعني يحسن بطالب العلم أن يضبطها ضبطاً جيداً؛ لأنها تسهل عليه فهم كثير من المسائل.

الجهة الثالثة: النظر في سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

حينما نريد أن نعرف سلامة الحديث من الشذوذ والعلة نحتاج إلى أمرين: الأمر الأول: أن نجمع طرق هذا الحديث؛ لننظر هذا الراوي الثقة حينما روى هذا الحديث هل خالفه غيره، أم لم يخالف؟ هل تفرد بهذا الحديث أم لم يتفرد؟ هذا هو الأمر الأول.

الأمر الثاني: أن نوازن بين روايته والروايات الأخرى التي رواها أقرانه، حينما نأخذ مثلاً حديثاً رواه مالك، مالك جبل الحفظ وإمام السنة، ننظر هل خالفه أقرانه مثل عبيد الله بن عمر، أيوب السخيتاني، ابن أبي ذئب، أم وافقوه، فإن وافقوه علمنا سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، وإن خالفوه نحتاج أن نرجح، نعرف من الذي أصاب في هذا الحديث ومن الذي أخطأ فيه، وحينئذ يحكم عليّ الخطأ بالشذوذ.

أمثالنا من المبتدئين، هل يستطيع أن يكشف عن الشذوذ والعلة بهذه الطريقة؟

لا، هذه الطريقة عسرة، وتحتاج إلى أن يكون طالب العلم متقدماً في هذا الفن حتى يتمكن منها، لكنه يستطيع أن يستأنس أو يعتمد على تصحيح الأئمة، عندنا حديث حكم عليه الإمام بأنه صحيح، هو لم يحكم عليه بأنه صحيح إلا بعد التأكد من سلامته من الشذوذ والعلة، إذن استفدنا من تصحيحه سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

نطبق عليّ هذا الحديث، نجد أن هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، ومسلم لا شك أن تصحيحه محل اتفاق بين أهل العلم، فتصحيح مسلم يفيدنا سلامة هذا الحديث

من الشذوذ والعلة، إذن بهذا التطبيق علمنا أن هذا الحديث رواه عدول، وتأمو الضبط، وإسناده متصل، وهو سالم أيضاً من الشذوذ والعلة، فتحققت فيه شروط الحديث الخمسة بحمد الله تعالى.

بهذا قد نكون قد انتهينا من النوع الأول وهو الحديث الصحيح.

{ ٥ - وَالْحَسَنُ الْمَعْرُوفُ طُرُقًا وَغَدَتْ *** رِجَالُهُ لَا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت النوع الثاني من أنواع علوم الحديث وهو الحسن.

قبل ذلك ربما تلاحظون أننا أطلنا قليلاً فيما يتعلق بالصحيح، وسبب ذلك أن علم المصطلح كله فهمه مترتب على فهم الصحيح، فربما تكون هناك إطالة في الصحيح لكن ما بعد ذلك كله مبني عليه، فالكلام فيه سيكون أقصر بإذن الله تعالى.

عرف الناظم الحسن هنا فقال: المعروف طرقاً بسكون الراء من أجل الوزن، والمراد بقوله: المعروف طرقاً أي أن إسناده متصل، فشهرة طرقه ومعرفتها دلت على اتصال الإسناد.

قال: وغدت يعني: صارت.

رجال لا كالصحيح اشتهرت: يعني أن رجاله - رجال الحديث الحسن - اشتهروا بالعدالة والضبط، لكنه دون اشتهار رجال الحديث الصحيح بهذين الوصفين، أي بالعدالة والضبط.

وهذا التعريف الذي ذكره الناظم فيه شيء من الغموض، وأوضح منه التعريف الذي ذكره أبو حامد العربي المغربي الفاسي في منظومته (نظم ألقاب الحديث) وتسمى أيضاً بـ (طرفة الطرف)، طبعاً هذه المنظومة اشتهرت عند المغاربة تقريباً كاشتهار البيقونية عند المشاركة، هي منظومة مختصرة أطول من البيقونية، المغاربة يعتنون بها، المغاربة يعتنون بهما معاً بالبيقونية وبهذه المنظومة، والمشاركة غالباً يعتنون بالبيقونية أكثر.

يقول أبو حامد العربي:

والحسن الذي الشروط استوفى *** إلا كمال الضبط فهو خفّ

ما معنى هذا البيت؟

.....

أحسننت.. يعني الحسن توافرت كل شروط الحديث الصحيح، إلا ما يتعلق بشرط واحد وهو الضبط، ففي الحديث الصحيح يشترط أن يكون الضبط تاماً، وأما في الحديث الحسن فيشترط أن يكون الضبط خفيفاً.

ما معنى خفة الضبط؟ تحرير هذا المعنى ضروري، ما معنى خفة الضبط؟ هل أن

ضبطه ضعيف؟

.....

أحسننت.. ليس المراد أنه ضعيف، لكن المراد به أنه قاصر عن تمام الضبط، يعني هو ضابط وضبطه مُعتَبَر، لكنه ليس في أعلى الدرجات كما هو الحال في الحديث الصحيح، وإنما هو قاصر عنه.

أوضح ذلك بمثال: عندنا طالبان في الدراسة النظامية، أحدهما حصل على خمس وتسعين درجة في إحدى المواد، والطالب الثاني حصل على خمس وثمانين درجة، من منهما ناجح في المادة؟

كلاهما ناجح، لكن هل نجاحهما على مستوى واحد، لا، اختلفا، فمن حصل على خمس وتسعين في أعلى درجات النجاح، ومن حصل على خمس وثمانين هو ناجح لكنه ليس في أعلى درجات النجاح، بل هو قاصر عن الطالب الآخر.

فالذي حصل على خمس وتسعين هو مثل راوي الحديث الصحيح، والذي حصل على خمس وثمانين هو مثل راوي الحديث الحسن، فالأول يسمى تام الضبط، والثاني يسمى خفيف الضبط.

بقية الشروط حالها كحال الحديث الصحيح.

نلاحظ أن الناظم هنا لم يذكر سلامة الحديث من الشذوذ والعلة، هل هو لا يرى
اشتراط هذين الشرطين؟

الجواب: أنه اكتفى بذكرهما في الحديث الصحيح، فهنا في الحديث الحسن استحضر
أن الطالب عرف هذين الشرطين في الحديث الصحيح، واستصحبهما في الحديث الحسن،
إذن شروط الحديث الحسن خمسة.

الأول: عدالة الراوي.

الثاني: خفة ضبط الراوي.

الثالث: اتصال الإسناد.

الرابع: السلامة من الشذوذ.

الخامس: السلامة من العلة.

الراوي الذي خف ضبطه وكان عدلاً في الوقت نفسه، ماذا يسمى؟

.....

أحسنتم. يسمى صدوق، تقدم معنى أن الراوي إذا كان عدلاً تام الضبط يسمى ثقة،
لكن إذا خف ضبطه يسمى صدوقاً، فالثقة يعبر به عن راوي الحديث الصحيح، والصدوق
يعبر به عن راوي الحديث الحسن.

نريد مثلاً للحسن، قال أبو داود رحمه الله تعالى في السنن، حدثنا أحمد بن صالح،
قال: قرأت على عبد الله بن نافع، قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا تجعلوا بيوتكم قبوراً**»
الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) في
بيان درجة هذا الحديث، قال: وهذا إسناد حسن، لماذا حسن؟

قال: فإن رواه كلهم ثقات مشاهير، لكن عبد الله بن نافع الصائغ الفقيه المدني صاحب
مالك فيه لين لا يقدر في حديثه.

هو الآن بين أن كل الرواة ثقات مشاهير، إلا رايًا واحدًا، وهو من؟ عبد الله بن نافع، ما حال عبد الله بن نافع، هل هو غير ثقة؟ لا، قال: فيه لين لا يقدر في حديثه. لو قال فيه لين وسكت، ربما أوهم أنه ضعيف، لكن قال: فيه لين لا يقدر في حديثه، يعني أن حديثه لا يرتقي إلى درجة الحديث الصحيح، لكنه أيضًا لا يقدر في حديثه، فلا يكون حديثه ضعيفًا، إذن ماذا يكون حديثه؟ حسن.

قال: إذ لا خلاف في عدالته وفقهه، وأن الغالب عليه الضبط، لكن قد يغلط أحيانًا. أين النظر في سلامة الحديث من الشذوذ والعلة.

قال: ثم هذا الحديث مما يعرف من حفظه ليس مما ينكر.

يعني أن شيخ الإسلام ابن تيمية بين أن هذا الحديث ليس مما أخطأ فيه عبد الله بن نافع، حتى يعد شاذًا أو معلولًا، بل هو مما قد حفظه وضبطه، فيكون حديثه حسنًا. وشيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكلام قد أراحنا؛ لأنه طبق شروط الحسن كما هي على هذا الحديث ووضحها توضيحًا مفصلاً.

بعد ذلك عندنا تنبيه مهم، تقدم أن الحديث باعتبار درجته ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الصحيح والحسن والضعيف.

لكن الحسن إذا تعددت طرقه فإنه قد يرتقي إلى الصحيح، وحينئذ يسمى الصحيح لغيره، لماذا سمي الصحيح لغيره؟ لأن صحته جاءت من تعدد الطرق، لا بالنظر إلى الإسناد الواحد.

كذلك الضعيف إذا كان ضعفه خفيفًا، وتعددت طرقه، فإنه أيضًا قد يرتقي إلى أن يكون حسنًا، وحينئذ يسمى الحسن لغيره، وسمي الحسن لغيره؛ لأن حسنه جاء من تعدد الطرق لا بالنظر إلى الإسناد الواحد.

{٦- وكُلُّ مَا عَنِ رُبَّةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ * * * فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثْرُ}

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت النوع الثالث من أنواع علوم الحديث وهو الضعيف.

فبين أن الضعيف هو ما قصر عن رتبة الحسن، يعني نزل عن رتبة الحسن، أي وعن الصحيح من باب أولى.

لا شك أن الضعيف هو قاصر عن رتبة الحسن، لكن عند الحكم على إسناد بأنه ضعيف نحتاج إلى تعريف أوضح، فيقال حينئذٍ: هو ما فقد شرطاً من شروط القبول، والقبول يشمل شروط الصحيح وشروط الحسن، فإذا فقد الحديث شرطاً من شروط القبول سمي ضعيفاً.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى: وهو أقساماً أكثر، يصح أقسام أكثر أو أقساماً أكثر، يعني أن الضعيف أقسامه كثيرة؛ لأنه يتفرع بفقد كل شرط من الشروط عنه أنواع كثيرة، فإذا فقد الحديث عدالة الراوي تفرعت عنه أقسام، وإذا فقد ضبط الراوي أيضاً تفرعت عنه أقسام، وإذا فقد اتصال الإسناد تفرعت عنه أقسام، وهكذا إذا فقد أكثر من شرط، فإذا فقد العدالة مع الضبط تفرعت عنه أقسام، ومن ثم أقسام الضعيف لا حصر لها.

لكن الناظم رحمه الله تعالى ذكر في هذه المنظومة عدداً من الأنواع التي تتفرع عن الضعيف، مذكورة أمامكم.

بعد ذلك الشرائح الأخرى التي عندكم يُراد منها المراجعة فقط، تثبيت ما تقدم واختصاره في شرائح محددة.

عندنا بعد ذلك في البيت السابع، قال الناظم رحمه الله تعالى:

٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ *** وَمَا لِتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

فالناظم رحمه الله تعالى ذكر في هذا البيت نوعين من أنواع علوم الحديث وهما المرفوع والمقطوع.

قبل ذلك نحتاج إلى أن نعرف القسمة العامة؛ فإن الحديث ينقسم باعتبار من يضاف إليه إلى ثلاثة أقسام:

المرفوع، والموقوف والمقطوع.

لأن الحديث إما أن يكون مضافاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو المرفوع، وإما أن يضاف إلى الصحابي وهذا هو الموقوف، وإما أن يضاف إلى التابعي وهذا هو المقطوع.

الناظم رحمه الله تعالى لم يذكر الموقوف بموازاة المرفوع والمقطوع وإنما ذكره في البيت الخامس عشر:

١٥ - وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ *** قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ زُكِنَ

لكن بما أن القسمة هذه تجمعها فيحسن الكلام عليها كلها هنا.

إذن الحديث باعتبار من يضاف إليه ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المرفوع وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

والنوع الثاني: الموقوف وهو ما أضيف إلى الصحابي.

والنوع الثالث: المقطوع وهو ما أضيف إلى التابعي.

أما المرفوع فمثاله حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إنما الأعمال بالنيات**»، إذن «**إنما الأعمال بالنيات**» هو قول مضاف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسمى مرفوعاً.

مثال الموقوف: قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (لو كان الدين بالرأي لكان مسح أسفل الخف أولى من أعلاه) هذا قول مضاف إلى صحابي وهو علي بن أبي طالب، فيسمى موقوفاً.

مثال المقطوع: قول الزهري رحمه الله: (التيمة ضربتان، ضربة للوجه، وضربة للذراعين)، فهذا قول مضاف إلى تابعي، وهو الزهري، إذن فيسمى مقطوعاً.

ننتقل إلى البيتين الثامن والتاسع.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

٨- وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ *** رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِينْ

٩- وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ *** إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

الناظم رحمه الله تعالى ذكر في هذين البيتين نوعين من أنواع علوم الحديث، وهو
المسند والمتصل.

فبين أن المسند: هو ما توفر فيه شرطان:

الشرط الأول: أن يكون متصلاً، فذكره بقوله: والمسند المتصل الإسناد من راويه.
الشرط الثاني: أن يكون مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذكره الناظم بقوله:
حتى المصطفى.

ثم قال: ولم يبين، ما معنى بين؟

.....

أحسنت.. ما معنى بينهما بون، يعني انقطاع، فقوله: ولم يبين، يعني لم ينقطع.
وهذا تأكيد لشرط الاتصال، أتى به الناظم من أجل تامة البيت.
إذن المسند هو المتصل المرفوع.

ما معنى المتصل؟

ذكره في البيت الثاني فقال:

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاٍ يَتَّصِلُ *** إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَىٰ فَالْمُتَّصِلُ

وتقدم أن المتصل هو ما سمعه كل راٍ ممن فوقه، لكن تلاحظون هنا الناظم اشترط
في المتصل أن يكون مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس مراداً له، ومراده
تمثيل، يعني أن يكون كل راٍ سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم،
أو غيره كالصحابي أو التابعي.

ألخص ما سبق:

المسند: هو ما توفر شرطان، ما هما؟

أن يكون متصلاً، وأن يكون مرفوعاً، فإذا كان متصلاً لكنه موقوف هل يسمى مسنداً،
لا يسمى، وإذا كان مرفوعاً لكنه منقطع، هل يسمى مسنداً، لا يسمى.

والمتصل تقدم الكلام عليه.

مثال المسند: الحديث الذي تقدم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير .. إلى آخر الحديث.

تلاحظون هنا الحديث متصل، وتقدم التمثيل لذلك، وكذلك هو مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحيث يصح أن نصف هذا الحديث بأنه مسند.

{٧- وَمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ الْمَرْفُوعُ *** وَمَا لَتَابِعٍ هُوَ الْمَقْطُوعُ

٨- وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ *** رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِينْ

٩- وَمَا بَسَمِعَ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلُ *** إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلُ

١٠- مُسَلَّسٌ قُلِّ مَا عَلَى وَصَفِي أَتَى *** مِثْلُ: أَمَا وَاللَّهِ أَنبَانِي الْفَتَى

١١- كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا *** أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمًا }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذين البيتين نوعًا آخر من أنواع علوم الحديث وهو المسلسل، والمسلسل هو ما تتابع رواه على صفة واحدة، فإذا نظرنا إلى رواية الإسناد من أوله إلى آخره أو إلى أكثر طبقاته، نجد أنهم تتابعوا على صفة واحدة، وهذا التابع يسمى بالتسلسل، كما سيأتي بيانه بإذن الله تعالى في الأمثلة.

المسلسل ثلاثة أنواع: قولي، وفعلي، وقولي وفعلي.

النوع الأول: القولي، مثاله: قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».

فنحن إذا رجعنا إلى إسناد هذا الحديث، نجد أن كل راوٍ من رواه يقول لتلميذه، إني أحبك، ثم يقول له: سمعت فلانًا قال كذا وكذا، كل راوٍ يقول هذه العبارة لتلميذه، ولذلك سمي هذا الحديث المسلسل بالمحبة، وهو من أعلى وأصح المسلسلات.

تلاحظون «إني أحبك» قول؛ فالرواية هنا تتابعوا على قول، ولذلك جعل من القسم القولي.

النوع الثاني: المسلسل الفعلي، ومثاله قول أبي هريرة رضي الله عنه: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم وقال: «خلق الله الأرض يوم السبت ...» إلخ.

هنا في هذا الحديث كل راوٍ من رواة الإسناد يقول: شبك بيدي شيخي فلان، تشبيك يده بيده، ثم يروي له هذا الحديث، فكل شيخ يشبك يده بيد تلميذه، هنا الرواة تتابعوا على فعل، ولذلك جعل هذا الحديث مثلاً للمسلسل الفعلي.

النوع الثالث: المسلسل القولي والفعلي في آنٍ واحد، مثاله: حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره» وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومره».

هذا الحديث رواه الحاكم رحمه الله تعالى في كتابه (معرفة علوم الحديث)، الحاكم صاحب المستدرک على الصحيحين، وله كتاب في المصطلح، وهو من أقدم من ألف في الاصطلاح، صنف كتاباً سماه (معرفة علوم الحديث) وذكر فيه نوع المسلسل، ومثّل بهذا المثال.

نقرأ هذا المثال: قال الحاكم رحمه الله تعالى حدثني الزبير بن عبد الواحد، قال: حدثنا أبو الحسن يوسف بن عبد الأحد القمني الشافعي بمصر، قال: حدثني سليمان بن شعيب الكيساني، قال: حدثني سعيد الآدم، قال: حدثني شهاب بن خراش الحوشبي، قال: سمعت يزيداً الرقاشي يحدث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره»، قال: لاحظوا هنا.. وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته فقال: «آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره»، قال: وقبض أنس على لحيته، فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال: وأخذ يزيد، يعني الراوي عن أنس، وأخذ يزيد بلحيته فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال: وأخذ شهاب بلحيته، فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال: وأخذ سعيد بلحيته، فقال: (آمن بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال: وأخذ سليمان بلحيته، فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال: وأخذ يوسف بلحيته، فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال

وأخذ شيخنا الزبير، يعني شيخ الحاكم بلحيته، فقال: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال الحاكم - مؤلف هذا الكتاب -، قال: وأنا أقول عن نية صادقة وعقيدة صحيحة: (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره)، قال الراوي عن الحاكم، وأخذ بلحيته. إذن نلاحظ أن رواية هذا الإسناد تتابعوا على أمرين، فعل وهو الأخذ باللحية، وقول: وهو (آمنت بالقدر خيره وشره، وحلوه ومره).

فهذا التابع يسمى بالمسلسل، هم تتابعوا هنا على قول وفعل.

{ ١٢ - عَزِيزٌ مَرُويٌ اِثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً *** مَشْهُورٌ مَرُويٌ فَوْقَ مَا ثَلَاثَةً

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعين من أنواع علوم الحديث، وهما: العزيز والمشهور.

أما العزيز فذكره بقوله: عزيز مروي اثنين أو ثلاثة، والأصل أن يقال: عزيز بالتنوين، لكن ترك التنوين للوزن، كذلك قوله: مروي بالإسكان، والأصل أنها مروي، لكن جاء بالإسكان للوزن، فبين الناظم رحمه الله تعالى أن العزيز ما رواه اثنان أو ما رواه ثلاثة، فكلاهما يصدق عليه اسم العزيز.

وأما المشهور فذكره بقوله: مشهور مروي، كذلك مشهور ترك فيه التنوين للوزن، ومروي سَكَنَ الياء للوزن أيضاً، قال: مشهور مروي فوق ما ثلاثة، الذي فوق الثلاثة ما هو؟ أربعة فأكثر، فعند الناظم الحديث الذي رواه أربعة فأكثر يسمى مشهوراً.

هذان التعريفان المذكوران في بعض كتب مصطلح الحديث المتقدمة، كابن الصلاح ومن؟ وبعض من قبله، وأول من ذكر هذين التعريفين الحافظ أبو عبد الله بن منده، لكن الذي استقر عليه الاصطلاح كما ذكره ابن حجر رحمه الله تعالى في النخبة وشرحه النزهة، ذكر ما يأتي:

وهو أن أقسام الأحاد، الأحاد نوعٌ من أنواع الأخبار، وهو عكس المتواتر، ذكر أن أقسام الأحاد ثلاثة: المشهور والعزيز والغريب.

أما المشهور فبين أنه ما رواه ثلاثة فأكثر، وأما العزيز فهو ما رواه اثنان، وأما الغريب فهو ما رواه واحد.

إذن ما رواه واحد ماذا يسمى؟ الغريب، وما رواه اثنان ماذا يسمى؟ وما رواه ثلاثة فأكثر؟ يسمى المشهور.

المراد مما رواه واحد، أو ما رواه اثنان، أو ما رواه ثلاثة، ألا ينقص عن هذا العدد في طبقة من الطبقات، يعني يكون أقل طبقة في الإسناد رواه واحد إذا كان غريباً، أو رواه اثنان إذا كان عزيزاً، أو رواه ثلاثة فأكثر إذا كان مشهوراً.

الغريب لا إشكال في تعريفه، لذلك عرفه الناظم في بيت سيأتي بإذن الله تعالى، فقال: وَقُلْ: غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطُّ.

نريد مثلاً لهذه الأنواع الثلاثة، المشهور والعزيز والغريب.

نبتدئ بالغريب، الغريب مثاله معروف بين طلبة العلم وهو حديث الأعمال بالنيات، فهذا الحديث رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...**» الحديث.

هذا الحديث ذكر الحفاظ أنه لم يروه عن عمر بن الخطاب إلا من؟ علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا من؟ محمد بن إبراهيم، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم إلا يحيى بن سعيد، فوقع فيه التفرد أو الغرابة في ثلاث طبقات، في رواية علقمة عن عمر، ورواية محمد بن إبراهيم عن علقمة، ورواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، ثم رواه عن يحيى بن سعيد خلق كثير.

هذا الحديث كذلك لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمر، لكن لا نستطيع أن نجعل ذلك في ضمن مثال الفرد أو الغريب، لماذا؟ لأن رواية كل صحابي هو حديث مستقل، فسواء تفرد به عمر أو لم يتفرد، هو يعد حديثاً مستقلاً، فالنظر يكون في من؟ في

الراوي الذي بعد الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، هنا الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هو من؟ عمر بن الخطاب. نبدأ النظر في الحديث لمعرفة أهو مشهور أم عزيز أو غريب بعد عمر، يعني بعد الصحابي الذي روى الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام، وأمامكم الرسم الشجري يبين وجه غرابة هذا الحديث.

مثال العزيز: مثل له الحافظ ابن حجر في (نزهة النظر) بحديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين».

هذا الحديث رواه عن أنس اثنان، قتادة بن دعامة السدوسي، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة أيضاً اثنان: شعبة وسعيد بن بشير، ورواه عن عبد العزيز اثنان: إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد، ثم رواه عن هؤلاء الأربعة جماعة.

إذن نلاحظ في الطبقة الأولى بعد الصحابي كم رواه؟ اثنان، ثم في الطبقة الثانية كم رواه؟ أربعة، أقل طبقاته كم راوٍ فيه؟ راويان، وهذا ينطبق عليه تعريف العزيز، وهو ما رواه اثنان.

عندنا بعد ذلك مثال المشهور، مثاله حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء».

هذا الحديث رواه عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ثلاثة: عروة بن الزبير، وعمر بن الحكم، وخيثمة، ثم رواه عن عروة أربعة: هشام بن عروة، وأبو الأسود، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، ورواه عن عمر بن الحكم أبو جعفر، ورواه عن خيثمة، الأعمش، ثم رواه عن هؤلاء جماعة.

في الطبقة الأولى بعد الصحابي فيها كم راوٍ؟ ثلاثة، والطبقة الثانية فيها كم؟ ستة، ثم بعد ذلك أكثر من الستة، إذن أقل طبقات هذا الإسناد رواة، فيه ثلاثة رواة، وهذا ينطبق عليه تعريف المشهور.

إذن بهذا نكون عرفنا معنى المشهور ومعنى العزيز ومعنى الغريب.

{ ١٣ - مَعْنَعْنُ كَعْنُ سَعِيدٍ عَن كَرَمٍ *** وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمَّ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعين من أنواع علوم الحديث، وهما المعنعن والمبهم.

لكن الذي يعيننا الآن هو المعنعن، قال الناظم رحمه الله تعالى: معنعن كعن سعيد عن كرم، الناظم رحمه الله تعالى عرف المعنعن بالمثل، فقال: عن سعيد عن كرم، وهذا المثل افتراضي، أتى به للتقريب.

والمقصود بذلك أنه الحديث الذي روي بلفظ عن، فإذا نظرنا في إسناد حديث ووجدنا فيه صيغة (عن) فهذا حديث فيه عنعنة، سواء كان الإسناد كاملاً مروياً بعن، فيكون معنعناً كله، أو وجد في بعض طبقات الإسناد استعمال صيغة عن، فحينئذ يقال هذا الحديث أو هذا الإسناد فيه عنعنة.

ما حكم العنونة؟ هل تفيد الاتصال؟ أم تفيد الانقطاع؟ أم ماذا؟

....

أحسنت

هي في نفسها لا تفيد اتصالاً ولا انقطاعاً، بل تحتمل الأمرين، لكنها تحمل على الاتصال بكم شرط؟ من يأتي بالشرطين؟

.....

أحسنت

الشرط الأول: أن يكون الراوي سالمًا من التدليس.

والثاني: أن يثبت لقاء هذا المعنعن بمن روى عنه، أو يثبت سماعه منه.

عادة أهل العلم يعبرون باللفظين عن شيء واحد، وإذا أرادوا المغايرة يبينون، فيقولون مثلاً في ترجمة أحد الرواة، لقي فلاناً ولم يسمع منه، لكن إذا عبروا باللقاء وأطلقوا فيريدون به الاستماع.

مثال العنونة المحمول على السماع، ما تقدم وهو ما أخرجه الدارمي فقال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أنبأنا عاصمُ الأحول، عن عبد الله بن سرجس رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سافر قال: «اللهم إني أعوذ بك من وعشاء السفر» ... الحديث.

عاصم الأحول هنا استعمل العنونة، فقال: عن عبد الله بن سرجس، وعاصم الأحول لم يُعرف بالتدليس، وفي الوقت نفسه ثبت عنه أنه لقي عبد الله بن سرجس، وسمع منه جملة من الأحاديث، إذن العنونة هنا هل نحملها على الاتصال أم الانقطاع؟ تُحمل على الاتصال.

مثال العنونة المحمولة على الانقطاع: ما أخرجه الدارقطني في السنن من حديث ابن جريج عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً، قال: وفي البزُّ صدقته. الآن لا استحضر هل هي البز أم البر لعلني أراجعها إن شاء الله.

قال البخاري كما في (العلل الكبير)، (العلل الكبير) تأليف من؟ من صاحب (العلل الكبير)؟ ليس البخاري، لو كان في البخاري، لقلت: قال البخاري في العلل الكبير، لكن قلت: كما في العلل الكبير، كما هنا لها فائدة.

(العلل الكبير) للترمذي، الترمذي له العلل الصغير وهو الموجود في آخر كتابه الجامع، جامع الترمذي، وله العلل الكبير، وهو كتاب في العلل في مجلد واحد الذي وصلنا منه ترتيب العلل الكبير وليس العلل الكبير نفسه.

العلل الكبير للترمذي، والترمذي ينقل فيه كثيراً عن شيخه البخاري، فمن أهم المصادر التي يُرجع إليها لمعرفة أقوال البخاري كتب الترمذي؛ لأن الترمذي كتبه حافلة

بالنقل عن شيخه البخاري، فيقول: سألت محمد بن إسماعيل كذا وكذا، سواء في كتابه الجامع، أو في كتاب العلل الكبير.

هنا الترمذي رحمه الله تعالى نقل هنا عن شيخه البخاري هذا الكلام، قال البخاري: ابن جريج لم يسمع من عمران بن أبي أنس، ابن جريج هنا في هذا المثال استعمل العنعنة، فقال: عن عمران بن أبي أنس، لكن هل ثبت لقاء ابن جريج لعمران بن أبي أنس؟ البخاري يقول هنا: لم يلقه، أو لم يسمع منه.

قال ابن القطان في كتابه (الوهم والإيهام) قال: فالحديث على هذا منقطع، هو نقل كلام البخاري ثم قال: فالحديث على هذا منقطع، وابن جريج لم يقل حدثنا عمران، وهو مدلس.

إذن هذا المثال فُقد فيه الشرطان اللذان نحمل بهما العنعنة على الاتصال، ففقد شرط سماع المعنعن من شيخه، أو ممن روى عنه، فعندنا ابن جريج لم يسمع من ابن أبي أنس، وفُقد الشرط الثاني فابن جريج مدلس؛ لذلك لا نستطيع أن نحمل عنعنته على الاتصال. النوع الثاني الذي اشتمل عليه هذا البيت: المبهم، قال فيه الناظم: ومبهم ما فيه راوٍ لم يُسم.

قوله: ومبهم ما فيه راوٍ لم يسم، الناظم رحمه الله تعالى جعل المبهم وصف لماذا؟ للراوي أم للحديث؟ للحديث؛ لذلك قال ما فيه أي الحديث الذي فيه راوٍ لم يسم، والواقع في غالب كلام الأئمة أنهم يستعملون المبهم وصفًا للراوي، وليس وصفًا للحديث، لذلك الأدق أن يقال في تعريف المبهم: هو مَنْ لم يُسم في متن الحديث أو إسناده.

مثل أن يأتي في إسناده الحديث أو في متنه، عن رجل، أو قال رجل، رجل من هو هذا الرجل؟ لم يسمه، سواء كان ذلك في إسناده الحديث أو في متنه، فهذا يسمى مبهمًا.

كذلك لو قيل عن رجل من قريش، أو عن رجل من جهينة، هنا رجال جهينة ورجال قريش كثر، أي هؤلاء الرجال المقصود في الإسناد أو في المتن؟ لا نعرف، فهذا يسمى مبهمًا، والمبهم أحد أنواع المجهول.

المبهم نوعان: لأن المبهم قد يكون في الإسناد وقد يكون في المتن، والمبهم عندنا في علم المصطلح هو المبهم في الإسناد، أما المبهم في المتن فهذا يعتني به شراح الحديث غالبًا.

وأمثل بإذن الله تعالى لهذا وذاك.

أما مبهم الإسناد فمثاله ما أخرجه أبو داود في السنن، قال: حدثنا زهير بن حرب، قال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض.

الأعمش هنا قال: عن رجل، هل سمى شيخه؟ لم يسمه، نحن إذا أردنا أن نعرف صحة الحديث، ألم يتقدم معنا أنه لا بد من التحقق من عدالة الراوي وضبطه؟! بل لا بد أن نتحقق، هذا الراوي لا نعرفه، قيل عن رجل وانتهى الأمر، فلا نستطيع أن نتحقق من عدالته وضبطه؛ ولذلك عُدَّ المبهم من أسباب ضعف الحديث.

فالإسناد الذي فيه راو مبهم ولم تتمكن من تعيينه، يحكم عليه بأنه ضعيف.

....

هذا يختلف، إذا قيل عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان الذي قال هذا الكلام ثقة، ويُعتمد على قوله، فهذا لا يُعدَّ ضعفًا في الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول كما تقدم.

هذا مثال مبهم الإسناد، مبهم المتن ما مثاله؟

مثاله ما أخرجه أبو داود في السنن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إننا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من

الماء، فإن تروضأنا به عطشنا، أفتروضأ بماء البحر؟، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«هو الطهور ماؤه، الحِلُّ مِيتُهُ».

فهنا قال أبو هريرة: سأل رجلُ النبي صلى الله عليه وسلم، هل بيّن من هو هذا الرجل؟
لم يبين، فهذا يُعد من مبهم المتن؛ لأنه لم يرد في الإسناد، الإبهام هنا هل أُنثِر في صحة
الحديث؟ لم يؤثِر، لذلك هو ليس من اختصاص كتب مصطلح الحديث، وإنما هو من
اختصاص كتب شروح الحديث.

.....

نقف عند هذا الحدِّ بإذن الله تعالى...

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد ..

نواصل ما بدأنا به بإذن الله تعالى في شرح المنظومة البيقونية، وقد وصل بنا القول إلى
العالي والنازل.

{ ١٤ - وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا *** وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلَ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعين من أنواع علوم الحديث وهما العالي
والنازل، فذكر العالي بقوله: وكل ما قلَّتْ رِجَالُهُ عَلا، فالعالي هو الذي قلَّ عدد رواة إسناده،
وأما النازل فذكره بقوله: وَضِدُّهُ يعني ضد العالي ذاك الذي قد نزل، إذن ما تعريف النازل؟
النازل: هو الذي كثر عدد رواة إسناده.

العالي: عدد رواة الراوي أو عدد الرواة بين المخرَّج وبين النبي صلى الله عليه وسلم
قليلة؛ لذلك سُمي ذلك عاليًا، فهو قريب من النبي صلى الله عليه وسلم؛ الوسائط بينه وبين
النبي عليه الصلاة والسلام قليلة.

وأما النازل: فالوسائط بين هذا المخرَّج وبين النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة، ولذلك
سُمي نازلًا.

مثال العالي والنازل، حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا في قصة الرجل الذي غلَّ
من الغنيمة، وهي قصة طويلة، هذا الحديث أخرجه البخاري في موضعين، الموضع الأول
في كتاب الأيمان والنذور، فقال: حدثنا إسماعيل، قال: حدثني مالك، عن ثور بن زيد
الدِّيلي، عن أبي الغيث مولى ابن مُطيع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الموضع الثاني في كتاب المغازي: فقال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا
معاوية بن عمرو، قال: حدثنا أبو إسحاق عن مالك بن أنس، قال: حدثني ثور، قال: حدثني
سالم مولى ابن مُطيع، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه.

نلاحظ هنا أن الإسناد من الإمام مالك فَمَنْ فوقه متكرر، أو أن الرواة من الإمام مالك
فَمَنْ فوقه متكررون في الإسنادين، ففي الإسناد الأول عندنا مالك عن ثور عن أبي الغيث

عن أبي هريرة، كذلك في الإسناد الثاني وُجد عندنا مالك عن ثور عن سالم الذي هو أبو الغيث، عن أبي هريرة.

فهذا القدر متفق بين الإسنادين، لكن بين البخاري، وبين الإمام مالك حصل هناك تفاوت؛ ففي الإسناد الأول كم بين الإمام البخاري والإمام مالك؟ راوٍ واحد وهو إسماعيل، وفي الإسناد الثاني: كم بين الإمام البخاري والإمام مالك؟ ثلاثة: عبد الله بن محمد، ومعاوية بن عمرو، وأبو إسحاق.

إذن نلاحظ أن البخاري رحمه الله تعالى في الإسناد الأول رواه بإسناد عالٍ، يعني قلَّ عدد الرواة بينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام.

وفي الإسناد الثاني رواه بنزول؛ لأنه كثر عدد الرواة بينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام، ولذلك قال ابن حجر رحمه الله تعالى في فتح الباري في كلامه على الإسناد الثاني الذي هو النازل، قال -قوله عن مالك: قال نزل الإمام البخاري في هذا الحديث درجتين؛ لأنه أخرجه في الأيمان والندور، وهو يشير إلى الإسناد الأول، قال: لأنه أخرجه في الأيمان والندور عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، وبينه وبين مالك في هذا الموضع ثلاثة رجال.

فالفرق بين الأول والثاني، كم رجل؟ رجلان، لذلك قال نزل البخاري في هذا الحديث درجتين.

{ ١٥ - وَمَا أَضْفَتْهُ إِلَى الْأَصْحَابِ مِنْ *** قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهَوَّ مَوْقُوفٌ زَكِينٌ }

تقدم الكلام على هذا النوع وهو الموقوف، وتقدم أن الحديث باعتبار ما يُضاف إليه ينقسم إلى كم قسم؟

ينقسم إلى المرفوع والموقوف والمقطوع، فما تعريف المرفوع؟

ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف ما أضيف إلى الصحابي، والمقطوع ما أضيف إلى التابعي.

الناظم هنا رحمه الله تعالى ذكر هنا الموقوف، وفرّقه عن أو ذكره متأخرًا عن المرفوع والمقطوع، وهذا حال كثير من كتب المصطلح أنهم يفرقون بين الأنواع المتقاربة

والمتناقضة، وهذا الذي جعل في كتاب نُخبة الفِكر لابن حجر مزيّة؛ لأنه جمع النوع إلى نظيره، وبيّن القسمة التي تجمعها، لكن ممكن أن يضاف في هذا الموضوع بأن نعرف من هو الصحابي ومن هو التابعي.

فيقال في تعريف الصحابي: هو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام.

فهذا التعريف يشتمل على قيود، أو شروط:

القيود الأول: أن يلقى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم، فلو لم يلقه لم يعد صحابياً.
القيود الثاني: أن يكون لقياه إياه حال كونه مؤمناً، فلو لقيه كافرًا ثم آمن بعد ذلك ولم يلقه حال إيمانه، هل يعد صحابياً؟ لا يعد صحابياً.

والقيود الثالث: أن يموت على الإسلام، فلو لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً ثم ارتد، عياداً بالله من ذلك، هل يعد صحابياً؟ لا يعد صحابياً.

فلا بد من هذه القيود الثلاثة، لا بد أن تتوافر هذه القيود الثلاثة في الرجل حتى يُعد صحابياً.

أما التابعي فهو من لقي الصحابي مؤمناً ومات على الإسلام، هنا تلاحظون لم نقل مؤمناً به؛ لأن الإيمان يكون بالنبي عليه الصلاة والسلام وليس بالصحابي.

{ ١٦ - وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ *** وَقُلْ: غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ }

١٧ - وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ *** إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ

١٨ - وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ***

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذين البيتين والشروط الأول من البيت الثالث ثلاثة أنواع من أنواع علوم الحديث وهي: المرسل والمنقطع والمعضل.

وهذه الأنواع الثلاثة يجمعها وصف وهو سقوط الراوي من الإسناد، فكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة سقط فيه راوٍ أو أكثر من الإسناد.

ما تعريف المرسل؟

قال: ومرسل منه الصحابي سقط، يعني المرسل هو الإسناد الذي سقط منه الصحابي، ومراده بذلك أي في نظر الناظر، نحن إذا نظرنا إلى الإسناد لم نجد الصحابي، فهذا يعد مرسلًا، لكن قد يكون ساقطًا مع الصحابي راوٍ آخر، نحن لا نعرف، هل الساقط الصحابي فقط أم سقط معه غيره، ولذلك عدَّ المرسل من أنواع الضعيف.

فلو جزمنا بأن الساقط هو الصحابي فقط لحكم على الحديث بالصحة؛ لذلك الأدق مما ذكره الناظم أن يقال في تعريف المرسل: هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يعني يأتي تابعي فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يقول فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا، فهذا يسمى مرسلًا.

ثم قال الناظم: وقل غريب ما روى راوٍ فقط، تقدم الكلام على الغريب، فلا حاجة إلى إعادته هنا.

ثم قال: وكل ما لم يتصل بحال***إسناده منقطع الأوصال.

ذكر في هذه الجملة المنقطع، ويبيّن أنه ما لم يتصل بأي وجه أو على أي وجه كان انقطاعه، سواء سقط الراوي من أثناء إسناده أو من أوله أو من آخره، لو كان الساقط راويًا واحدًا أو أكثر، كل ذلك يسمى منقطعًا.

ثم قال: والمعضل الساقط منه اثنان، المعضل بفتح الضاد، هو اسم مفعول، وليس معضل، معضل اسم فاعل هذا وصف للراوي، أما المعضل وصف للحديث أو الإسناد، فالمعضل هو ما سقط من إسناده راويان، على كلام الناظم.

لكن ينبغي أن يُزاد قيد، فيقال: فأكثر على التوالي، فقد يسقط من المعضل ثلاثة رواة أو أربعة أو خمسة، فإذا سقط من الإسناد راويان فأكثر فإنه يدخل في ذلك.

والقيد الثاني: لا بد أن يكون السقوط على التوالي، ما معنى على التوالي؟ بأن يكون الراويان الساقطان متتابعين في موضع واحد، فلو سقط راوٍ من أول الإسناد، وراوٍ من آخر الإسناد، هل يسمى معضلًا؟ لا، لأن السقوط هنا ليس على التوالي.

هذا ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى وأمثلة لما ذكره بالأمثلة التالية:

مثال المرسل: ما أخرجه أبو داود في المراسيل، أبو داود رحمه الله صاحب السنن، له كتاب اسمه المراسيل، يروي فيها الأحاديث التي رفعها التابعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: أخبرنا الليث، عن عُقيل، عن الزُّهري، أن النبي صلى الله عليه وسلم وجد في ثوبه دمًا فانصرف.

تأملوا في هذا الإسناد، من الذي روى هذا الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام؟ الزهري، الزهري هل هو صحابي أم تابعي؟ تابعي.

إذن هذا الحديث رفعه تابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فانطبق عليه تعريف المرسل.

مثال المُنقطع: ما أخرجه أبو داود في السنن، قال: حدثنا حفص بن عمر، قال: حدثنا شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه، يعني عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرِّضخ.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في تلخيص الحبير، تلخيص الحبير هذا من كتب التخريج المهمة التي لا يستغني عنها أي طالب علم، وهو في تخريج أحاديث الرافعي الكبير في الفقه الشافعي.

قال عن هذا الحديث: وهو منقطع، لماذا منقطع؟ قال: لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، أبو عبيدة لما توفي أبوه عبد الله بن مسعود كان صغيراً، فهو لم يسمع من أبيه؛ لذلك نقل عن شُعبة قال: عن عمرو بن مُرّة، قال: سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ يعني يسأله هل تذكر أنك سمعت شيئاً من أبيك عبد الله بن مسعود؟ فقال: لا.

إذن هذا يفيدنا أن كل ما يرويه أبو عبيدة عن عبد الله بن مسعود فهو منقطع.

مثال المعضّل: ما أخرجه الشافعي في الأمّ، كتاب الأمّ كتاب في أي فن؟ في الفقه، لكن المتقدمين حتى في التصانيف المختلفة في الفقه أو التفسير أو غير ذلك، كانوا إذا استدلوا

بحديث يروونه بإسنادهم؛ لأنهم كانوا في عصر الرواية، ولو لم يرووه بإسنادهم ربما لم يقبل منهم أحد، بدون أن يعرفوا الرجال بين هذا المؤلف وبين النبي عليه الصلاة والسلام. فالشافعي رحمه الله تعالى وإن كان كتابه في الفقه إلا أنه يروي الأحاديث فيه بإسناده. قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم: أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجّه أو اعتمره تشريفًا وتكريمًا وتعظيمًا وبرًا».

هذا الحديث حكم عليه ابن حجر بأنه معضل، فقال: هذا حديثٌ معضلٌ، لماذا معضل؟ قال: لأن ابن جريج ليس له سماع من صحابي، وإن كان له إدراك.

ابن جريج لاحظوا هنا روى هذا الحديث عن من؟ عن النبي صلى الله عليه وسلم، هذه العبارة تؤكد ما تقدم ذكره، التفريق بين اللقاء والسماع، إذا حصل هناك تفريق ينصون عليه، فهنا قال: ابن جريج ليس له سماع من الصحابة وإن كان له إدراك، يعني أدرك زمن الصحابة، لكنه لم يسمع منهم حديثًا عن النبي عليه الصلاة والسلام.

هو الآن إذا لم يسمع من الصحابة فلا بد أن يكون بينه وبين الصحابي كم من الواسطة؟ واحد على الأقل بينه وبين الصحابي، والصحابي أيضًا ساقط، إذن الساقط بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم كم؟ اثنان على الأقل.

الأول: الصحابي؛ لأنه غير مذكور في الإسناد.

الثاني: تابعي، على الأقل تابعي واحد، لماذا؟ لأنه لم يدرك الصحابة، فلا بد أن يكون بينه وبين هذا الصحابي الساقط أيضًا واسطة أخرى لم تذكر في الإسناد.

إذن الساقط في هذا الإسناد اثنان على الأقل، أو اثنان فأكثر، فصحّ عليه تعريف المعضل أنه سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، التابعي والصحابي، أليس متواليين؟ بلى، إذن انطبق عليه هذا التعريف.

كما تقدم هذه الأنواع الثلاثة: المرسل والمنقطع والمعضل، يجمعها أمر واحد وهو سقوط راوٍ أو أكثر من إسناده، يعني انقطاع في السند؛ لذلك ابن حجر رحمه الله تعالى في نُخبة الفكر جمع أنواع السقوط في تقسيم، فبين أن سقوط الراوي من الإسناد إما أن يكون في مبتدأ السند، هذا قسم، أو في آخر الإسناد هذا قسم، أو أنه لا يختص بموضع منه، يعني لا يختص بأوله ولا بآخره ولا بأثنائه.

فالأول أي الذي سقط من مبتدأ الإسناد هذا يُسمى المعلق، إذن ما تعريف المعلق: المعلق ما سقط من مبتدأ إسناده راو فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، فمثلاً لو أن هذا الحديث رواه البخاري، والبخاري أسقط شيخه هذا يسمى معلقاً، ولو أسقط شيخه وشيخه يسمى معلقاً، ولو أسقط الإسناد كله إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال مباشرة، قال النبي صلى الله عليه وسلم، أيضاً هذا يسمى معلقاً. هذا القسم الأول الذي سقط من أول الإسناد.

الذي سقط من آخر الإسناد، هو المرسل، وتقدم أن المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالساقط عندنا الصحابي وقد يكون معه تابعي. هذا يمثل أول الإسناد أم آخره؟ آخره؛ لأن أول الإسناد جهة المصنف، وآخر الإسناد هو جهة النبي عليه الصلاة والسلام.

القسم الثالث: الذي لا يختص بموضع من الإسناد، فقد يكون السقط في الأول، وقد يكون في الأخير، وقد يكون في الأثناء، ويندرج تحت هذا القسم نوعان: المعضل والمنقطع. أما المعضل فهو كما تقدم، ما سقط من إسناده راويان فأكثر على التوالي، فلا بد في المعضل من كم شرط؟ شرطان.

الشرط الأول: أن يكون الساقط راويين فأكثر.

الشرط الثاني: أن يكون سقوطهم على التوالي.

النوع الثاني: المنقطع، المنقطع ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي، ما سقط من إسناده راوٍ واحد أو أكثر لكن لا على التوالي، فالمنقطع على هذا التعريف له كم صورة؟

صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون الساقط راويًا واحدًا.

الصورة الثانية: أن يكون الساقط أكثر من راوٍ، اثنان أو ثلاثة، فأكثر، لكنهم ليسوا على التوالي، فيكون مثلًا في أول السند سقط راوٍ، وفي أثنائه سقط راوٍ آخر، فهذا يسمى منقطعًا في موضعين، وهذا ليس مصطلحًا، يسمى منقطع، لكن واقعه أنه منقطع في موضعين.

تلاحظون أن التعريف الذي ذكر هنا للمقطع، هل يوافق التعريف الذي ذكر سابقًا؟ قبل قليل لما شرحت كلام البيهقي ذكرت أن المنقطع هو ما وقع في انقطاع أو ما سقط منه على أي وجه كان، هنا لا، قيدناه بشروط، بقيود بصور، كيف الجمع؟

هل هناك تعريف أرجح من الآخر، أم نجمع بينهما، أم ماذا؟

.....

أحسنت.. الآن المنقطع يُطلق على هذين، يصح إطلاقه على هذين، يطلق على المعنى الذي ذكرناه الآن، وهو الذي استقر عليه الاصطلاح، ويطلق على المعنى الذي تقدم ذكره، فالمنقطع له معنيان، عام وخاص.

المعنى العام: هو كل ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر، على أي وجه كان الانقطاع، في أوله أو آخره أو وسطه، هذا المعنى العام، فيندرج فيه المعلق ويندرج فيه المرسل، ويندرج فيه المعضّل، كل ذلك يسمى منقطعًا بهذا المعنى.

المنقطع بالمعنى الثاني، خاصٌ يختص بما تقدم ذكره وهو ما سقط من إسناده راوٍ فأكثر لا على التوالي.

فمثلًا لو عندنا إسناد معضّل وقال عنه شخص إنه منقطع، هل كلامه صحيح؟ يصح لا إشكال في ذلك، مستعمل عند أهل العلم ولا إشكال فيه.

المنقطع له معنيان، عام وخاص، فالانقطاع بالمعنى العام يشمل كل أنواع الانقطاع، كل ما فيه سقط في الإسناد يسمى منقطعًا، وأما بالمعنى الخاص هو يختص بهذه الصورة

التي تقدم ذكرها، أو بالصورتين التي تقدم ذكرهما، فلو قال شخص عن إسناد معضل قال هذا منقطع هو يصح بالمعنى العام، لكن إن أراد المعنى الخاص لا يصح.

الإسناد الذي بين أيديكم تكرر معنا مرارًا، إذا حذف من هذا الإسناد الحميدي، ماذا يسمى؟ المعلق، لماذا؟ لأنه سقط من مبتدأ إسناده راوٍ.

إذا حذف من الإسناد الحميدي وسفيان، فماذا يسمى؟ المعلق أيضًا، لماذا؟ لأنه سقط من مبتدأ إسناده راو فأكثر.

إذا حذف الإسناد كاملاً، البخاري مباشرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنما الأعمال بالنيات**»، ماذا يسمى؟ أيضًا يسمى معلقًا.

إذا حذف من هذا الإسناد عمر بن الخطاب، بمعنى علقمة بن وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إنما الأعمال بالنيات**»، ماذا يسمى؟ يسمى مرسلًا.

إذا حذف من هذا الإسناد يحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إبراهيم التيمي، ماذا يسمى؟ معضلاً، لماذا؟ سقط منه راويان، وهما يحيى بن سعيد ومحمد بن إبراهيم وهما متواليان.

إذا حذف من الإسناد الأنصاري والتيمي وعلقمة، ماذا يسمى؟ معضلاً كذلك. لو حذف منه سفيان ويحيى بن سعيد ومحمد بن إبراهيم وعلقمة، كذلك يسمى معضلاً؛ لأنه سقط أربع رواة متواليين.

لو حذف منه سفيان فقط، ماذا يسمى؟ منقطعاً؛ لأنه سقط منه راو واحد. لو حذف منه سفيان ومحمد بن إبراهيم، أيضًا يسمى منقطعاً، ألم يسقط راويان لماذا لا يسمى معضلاً؟ لأنهما ليسا متواليين.

لو سقط منه يحيى بن سعيد الأنصاري وعلقمة بن وقاص؟ أيضًا يسمى منقطعاً؛ لأنه سقط فيه راويان لكن لا على التوالي.

{١٨- وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ *** وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

١٩- الأوّل: الإسقاطُ للشيخِ وأنَّ *** ينقلُ ممَّنْ فوقه بعنِّ وأنَّ

٢٠- وَالثَّانِ: لَا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ *** أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لَا يَتَعَرَّفُ {

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذه الأبيات ما يتعلق بالتدليس أو المدلس.

التدليس في واقع الأمر هو إخفاء عيب، إذا نظرنا إلى التدليس في حياتنا اليومية، يُقال شخص مثلاً دلس في البيع، هو في الواقع حسن صورة هذا المبيع حتى ظهر للناس بصورة خلاف التي هي عليها، هذا يسمى تدليساً.

الراوي قد يدلس في روايته للحديث، وهذا التدليس نوعان:

تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

نأتي أولاً إلى تدليس الإسناد، تدليس الإسناد: هو أن يروي الراوي عمّن سمع منه حديثاً، حديثاً لم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع.

عندنا راوٍ سمع من شيخ عدة أحاديث، لكن هناك حديث لم يسمعه منه، بل سمعه من زميله، وزميله سمع هذا الحديث من الشيخ، لما جاء هذا الراوي يروي هذا الحديث أسقط زميله - لم يذكره في الإسناد - وقال عن فلان، ذكر شيخه مباشرة.

هذا يسمى تدليساً، لكن بشرط أن تكون هذه الرواية بصيغة تحتمل السماع، ما هي الصيغة التي تحتمل السماع؟ مثل عن وقال.

لو أنه قال عن هذا الشيخ: حدثنا، هل هذه الصيغة تحتمل السماع أم صريحة السماع؟ صريحة السماع، هل يُسمى فعله تدليساً؟ ماذا يسمى؟ يسمى كذباً، يعني لو قال هذا الراوي حدثني شيخي فلان والواقع أنه لم يسمع هذا الحديث منه مباشرة بل سمعه بواسطة، هذا يسمى كذباً، وهذا يعد طعنًا في الراوي وبذلك تسقط عدالته.

أما لو قال عن فلان، وأسقط زميله الذي ذكر قبل قليل، فهذا يسمى تدليساً ولا يسمى كذباً، إذن التدليس ليس كذباً، هو مثل ما يُسمى بالتورية، التورية شخص يعبر عن معنى يريد بلفظ يوهم السامع أنه يريد معنى آخر، فالتدليس هو عبارة عن تورية ولا يعد كذباً، ولا يُطعن في عدالة الراوي من أجل أنه دلس.

هذا تعريف تدليس الإسناد، ما مثاله؟

مثاله: ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث، من طريق الحسن بن ذكوان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عاصم بن ضمرة، عن علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الميتة.... الحديث .

قال محمد بن نصر المرؤزي -وهو من كبار الأئمة- قال: وهذا حديث لم يسمعه الحسن بن ذكوان من حبيب بن أبي ثابت، قال: وذلك أن محمد بن يحيى حدثنا، قال حدثنا أبو معمر، قال حدثني عبد الوارث، عن الحسن بن ذكوان، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت.

إذن محمد بن نصر استدلل على أن الحسن بن ذكوان لم يسمع هذا الحديث من حبيب بن أبي ثابت في الرواية الأخرى، فالرواية الأخرى ذكرت فيها الوساطة بين الحسن بن ذكوان وبين حبيب بن أبي ثابت، من هو الوساطة؟ عمرو بن خالد.

ثم قال محمد بن نصر: وعمرو هذا -أي الساقط من الإسناد- مُنكر الحديث، فدلسه الحسن عنه، يعني أن الحسن بن ذكوان دلس هذا الحديث، فاسقط منه عمرو بن خالد، وهو ضعيف.

هل هذا الصنيع يُعد كذباً؟ لا، يسمى تدليساً.

إذن الآن عرفنا تدليس الإسناد، وعرفنا مثاله، بقي أن نعرف حكم الراوي المدلس، وحكم الحديث المدلس.

أما الحديث المدلس فهو ضعيف، ما السبب؟ لأنه سقط من إسناده راو، وتقدم في شروط الحديث الصحيح وشروط الحديث الحسن أنه يشترط فيهما اتصال الإسناد، وواقع الحديث المدلس أنه لم يتصل إسناده.

وأما الراوي المدلس فتقدم أنه إذا كان ثقة فإنه لا يضعف بمجرد أنه دلس، لكن ما حكم روايته؟ الجواب: أن روايته لا تُقبل إلا إذا صرح بالسماع، يعني الراوي المدلس لو قال حدثني فلان، هل يحتمل أنه دلس هنا؟ هو ثقة، ونحن نتكلم عن الثقة المدلس، لو قال:

حدثني فلان، إذا كان ثقة لا يتصور منه الكذب، إذن يُقبل حديثه، لو قال سمعت فلاناً، يُقبل حديثه، لو قال عن فلان، يقبل؟ لا يقبل؛ لأنه قد يكون دلس هنا راوياً.

لو قال: قال فلان، يقبل؟ لا يُقبل؛ لأنه أيضاً قد يكون دلس راوياً وأسقطه.

إذن هذا ما يتعلق بالنوع الأول وهو تدليس الإسناد.

النوع الثاني تدليس الشيوخ، تدليس الشيوخ: هو أن يذكر الراوي شيخه بغير ما يُعرف به، من باب التقريب والتمثيل: كلنا يعرف الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله، الشيخ محمد من أي بلدة؟ من عنيزة، لو شخص قال: قال أبو عبد الله العنيزي، هل سنعرف أنه ابن عثيمين؟ لن نعرف، فالآن ينطبق على هذا تدليس الشيوخ؛ لأنه ذكر الشيخ بغير ما يُعرف به.

نأخذ مثاله: مثاله ما كان يصنعه عطية بن سعد العوفي، عند ذكر محمد بن السائب الكلبي، عطية مدلس، يدلس تدليس الشيوخ، قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: بلغني أن عطية -يعني العوفي- كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، الكلبي ربما إذا ذكر في الإسناد تنفر النفس منه؛ لأنه ضعيف، بل شديد الضعف، لكنه كان إماماً في التفسير والأنساب وغير ذلك.

قال الإمام أحمد: وكان يَكْنِيه بأبي سعيد، يعني عطية العوفي حينما يروي عن الكلبي، لا يقول حدثني الكلبي، بل يقول حدثني أبو سعيد.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى: قال الكلبي يُكْنِي أبا النصر، فهذه كنيته المشهورة.

لكن لماذا كان عطية العوفي يقول: قال أبو سعيد، قال: وإنما غيّر عطية كنيته ليوهم الناس أنه يروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه التفسير الذي كان يأخذه منه. فعطية العوفي كان معاصراً لعصر الصحابة، فإذا قال: قال أبو سعيد، توهم السامع أنه يريد من؟ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، لكن واقع الأمر أنه يريد به الكلبي.

وأبو سعيد هي إحدى كُنَى الكلبى، هو لم يكذب، هي إحدى كُنَى الكلبى، لكن الكنية التي اشتهر بها ماذا؟ هي أبو النصر.

إذن هذا هو تدليس الشيوخ، تدليس الشيوخ هل فيه إسقاط لراوي؟ لا، الراوي موجود في الإسناد، لكن ذكر بغير ما يعرف، أما تدليس الإسناد ففيه إسقاط لراوي.

{ ٢١ - وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأَ *** فَالشَّاذُّ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعاً آخر من أنواع علوم الحديث وهو الشاذ. وعرفه بقوله: وما يخالف ثقة فيه الملا، الملا المراد به الملاء، لكن هنا لم يقطع الهمزة من أجل وزن البيت.

فمراد الناظم أن الشاذ هو ما خالف فيه الثقة الجماعة من الثقات، لكن يضاف إلى ذلك أو الراوي الأوثق، ولذلك قيل في تعريفه: هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق أو للجماعة من الثقات.

مثال ذلك: ما أخرجه النسائي في السنن من طريق حسين بن واقد، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة والجوار.

وأخرجه مسلم في الصحيح - يعني هذا الحديث أخرجه أيضاً مسلم في صحيحه - من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط.

إذن هذا الحديث رواه أبو الزبير عن جابر رضي الله عنه، واختلف الرواة عن أبي الزبير، فرواه حسين بن واقد بلفظ: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة والجوار، وابن جريج رواه بلفظ آخر، وهو: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط.

فهنا اختلف في رواية المتن عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، رواية من تقدم؟ نحتاج إلى أن ننظر في حال هذين الراويين، تذكرون المثال طالب الجامعة الذي اختلف إلى

زميليه فيما رجّحه الشيخ؛ فأحدهما روى أن الشيخ رجح أن الماء ثلاثة أقسام، والثاني روى أن الشيخ رجح أن الماء قسمان، كيف رجحنا بينهما؟

.....

أحسنت.. نظرنا إما في الأوثق، وإما فيما رواه الجماعة، طيب ننظر في حال الاختلاف الذي بين يدينا، قال ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه (موافقة الخبر الخبر) تعرفون هذا الكتاب؟ (موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر) مختصر ماذا؟ مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، فهذا من أوسع الكتب في تخريج الأحاديث الواردة في كتب الأصول.

قال ابن حجر في رواية حسين بن واقد، قال: هذا حديث حسن الإسناد، والمقصود بذلك أن ظاهره الحُسن، بمعنى أن إسناده متصل ورواته ثقات، إلا راوياً صدوق. ثم قال: لكنه شاذ المتن، لماذا هو شاذ؟ قال: فقد رواه ابن جريج وهو أحفظ من حسين بن واقد.

عندنا الآن مقارنة بين الراويين عن أبي الزبير، ابن جريج وحسين بن واقد، أيهما أحفظ؟ بين ابن حجر هنا أن ابن جريج أحفظ من حسين بن واقد.

قال: وأعرف بحديث أبي الزبير منه.

فعندنا قرينتان جعلتنا نقدم رواية ابن جريج.

القرينة الأولى: أنه أحفظ.

القرينة الثانية: أنه مختص بأبي الزبير، يعني تلميذه الملازم له، بخلاف حسين بن واقد،

فهو أقل معرفةً بحديث أبي الزبير.

رواه عن مَنْ؟ قال: رواه عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه بلفظ: قضى بالشفعة في

كل شرك ربعة أو حائط.

إذن نخرج بهذا أن الرواية التي رواها حسين بن واقد، ماذا يُحكم عليها؟ بأنها شاذة، والرواية التي رواها ابن جريج مقبولة وتُسمى حينئذ المحفوظ، المحفوظ يعني الرواية الثابتة عند الاختلاف، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

{ ٢١ - وَمَا يُخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَا *** فَالشَّاذُ وَالْمَقْلُوبُ قِسْمَانِ تَلَا

٢٢ - إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ *** وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذين البيتين المقلوب.

والمقلوب لم يذكر تعريفه وهو: تغيير من يُعرف برواية ما بغيره، عمداً أو سهواً.

عندنا حديث معروف مثلاً برواية نافع مولى ابن عمر، فيأتي أحد الرواة ويجعله سالم، حديث مثلاً يرويهِ نافع عن ابن عمر، يأتي أحد الرواة فيجعله من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

فغير نافع بمن؟ سالم، هذا يسمى قلباً.

القلب له أنواع وصور كثيرة، ذكر الناظم لها قسمين.

القسم الأول: يسمى المُبدَل، وهو الذي ذكره بقوله: إبدال راوٍ ما، يعني راوٍ من الرواة، براوٍ يعني براوٍ آخر قسم، فهذا القسم الأول: إبدال راوٍ بآخر.

والنوع الثاني يسمى المركب، وذكره الناظم بقوله: وقلب إسناد لمتن قسم، فالمركب هو أن تأتي إلى متن ونضع له إسناد آخر كامل، يعني مثلاً أنتم تعرفون الأعمال بالنيات، تقدم مثلاً إسناده كثيراً، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. يأتي شخص ويروي حديث الأعمال بالنيات يحذف هذا الإسناد كله ويأتي بإسناد آخر، هذا هو المركب، أو هذا هو تركيب الإسناد، وهو يدخل في ضمن المقلوب، وينطبق عليه التعريف أيضاً، نحن قلنا في التعريف: تغيير من يُعرف برواية ما بغيره، الآن هذا الإسناد كله الرواة الذين فيه عُرفوا برواية هذا الحديث فغيروا كلهم، هذان النوعان المبدل والمركب هما أشهر أنواع المقلوب.

نأتي إلى مثال كل منهما.

المبدل، قلنا المبدل: هو إبدال راو واحد بآخر، ما مثاله؟ مثاله ما أخرجه العُقيلي في الضعفاء من حديث حماد بن عمرو النَّصبي، عن الأعمش، عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي طَرِيقٍ فَلَا تَبْدَأُوهُمْ بِالسَّلَامِ» الحديث.

هذا الحديث أخرجه مسلم في الصحيح من حديث شعبة والثوري وغيرهما عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، إذن نلاحظ أن الإسنادين التقيا في أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وأبو صالح اختلف في الراوي عنه: هل الذي روى عنه الأعمش أم ابنه سهيل؟ فعندنا حماد بن عمرو النَّصبي رواه عن الأعمش عن أبي صالح، وحماد بن عمرو، النَّصبي متروك، وهو من كان ضعفه شديداً.

وعندنا شعبة وسفيان هما من كبار الحُفاظ، والأئمة، روى هذا الحديث عن سهيل بن أبي صالح.

هذا الحديث معروف برواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه.

جاء حماد بن عمرو النَّصبي، حذف من الإسناد سهيل، ووضع مكانه الأعمش، فأبدل سهيل بمن؟ بالأعمش، فهذا يسمى قلباً، أبدل راوياً براو، ولذلك قال العراقي في شرح ألفيته، وألفيته تسمى بماذا؟ (التبصرة والتذكرة) قال في شرحها: قال هذا حديث مقلوب، قلبه حماد بن عمرو، وحماد بن عمرو أحد المتروكين، قال: فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

وَصَحَّ وجه القلب في هذا الحديث، الحديث معروف برواية من؟ سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، حماد النَّصبي أبدل سهيلاً وجعل مكانه من؟ الأعمش، فأبدل راوياً بغيره، وهذا نوع من أنواع القلب.

النوع الثاني: المركَّب، وهو تركيب إسناد على متن، هذا النوع يحصل كثيراً لامتحان الرواة، امتحان أحد الأئمة يُعرف أهو حافظ لأحاديثه أم أنه اشتهر بالحفظ، لكنه عند الاختبار ربما لا ينجح.

فلذلك امتحن جماعة من الأئمة شيوخهم بذلك، من ذلك القصة المذكورة بين أيديكم وهي قصة يحيى بن معين مع شيخه أبو نعيم الفضل بن دُكين، فروى الخطيب في تاريخ بغداد عن أحمد بن منصور الرمادي، وهذا أحمد بن منصور الرمادي هو قرين ليحيى بن معين ولأحمد بن حنبل، فذكر أن يحيى بن معين أراد أن يمتحن الفضل بن دُكين، فنهاه أحمد بن حنبل، وذكر أنه حافظ بُت، لكن يحيى بن معين لم ينته، أراد أن يمتحن شيخه ويتأكد من حفظه.

قال فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثاً من أحاديث أبي نعيم، كانوا فيما سبق إذا أرادوا أن يأخذوا عن أحد الشيوخ الذين رحلوا إليهم، هذا الشيخ يكون عنده كتاب مثل الدفتر الذي فيه مروياته، ابن معين يذهب إلى أبي نعيم، يأخذ كتاب أبي نعيم، ينتخب الأحاديث التي يريد أن يسمعها منه، فيكتبها في كتاب خاص به، ثم يعرض هذه الأحاديث على أبي نعيم، يقرأه عليه فإن أقره أبو نعيم صحَّ السماع، يكون قد عرض هذه الأحاديث على أبي نعيم، وتصح بذلك الرواية، هو نوع من اتصال الإسناد.

ابن معين كتب ثلاثين حديثاً من أحاديث أبي نعيم في كتابه، وجعل على كل رأس عشرة أحاديث حديثاً ليس من أحاديث أبي نعيم، اختلقها ابن معين من عنده، يريد أن يختبر أبا نعيم بها.

فلما أتوا أبا نعيم الفضل بن دُكين، جلس أبو نعيم على دُكان، الدكان هو المكان المرتفع، وجعل أحمد بن حنبل عن يمينه فوق الدكان، ويحيى بن معين عن يساره، وأحمد بن منصور الرمادي أسفل الدُكان وهو الذي كان يقرأ هذه الأحاديث على أبي نعيم.

عفوًا .. الذي يقرأ يحيى بن معين، قرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وأبو نعيم ساكت، فلما قرأ الحديث الأول من الأحاديث المُدخلة، قال أبو نعيم: هذا ليس من حديثي فاضرب عليه .. اضرب عليه يعني: اشطبه.

ثم قرأ العشرة الثانية، وقرأ على رأس العشرة الثانية الحديث الثاني من الأحاديث المُدخلة عليه، فقال هذا أيضًا ليس من حديثي فاضرب عليه.

إلى الآن أبو نعيم يظن أن هذا الأمر عن غير قصد، ثم قرأ يحيى العشرة الثالثة وقرأ الحديث الثالث من الأحاديث المدخلة عليه.

فتغيّر أبو نعيم وكان معروفًا بالشدّة، ثم قبض على ذراع أحمد بن حنبل عن يمينه، وقال: أما هذا فورعه يمنعه من هذا الفعل، وأشار إلى أحمد بن منصور الرمادي وقال: وأما هذا فأصغر من أن يعمل ذلك.

ثم التفت إلى يحيى بن معين وقال: ولكن هذا من عملك يا فاعل، ورفسه حتى سقط عن الدكّان.

ودخل منزله، فقال أحمد بن حنبل ليحيى بن معين: ألم أنك، وأقل لك إنه ثبت؟! قال يحيى: والله إن هذه الرّفسة أحبُّ إلي من سفري، يعني من سفري في طلب الحديث. ووجه ذلك أنه تثبت بذلك بصنيعه هذا من الأحاديث التي سمعها من أبي نعيم، عرف أنه ثقةٌ ثبتٌ.

فالأحاديث التي سمعها منه يستطيع أن يرويها وهو مطمئن.

فهنا هذه القصة ما مثال انطباقها على التركيب الذي هو أحد أنواع المقلوب؟ عندنا متون لم يروها أبو نعيم، ركب عليها يحيى بن معين إسنادًا لأبي نعيم، إن كان هذا التركيب في مثل هذا الحال لامتحان الشيخ فهو جائز، وإن كان لترويح الحديث أو لأي غرض آخر فهو محرّم وفاعله تسقط عدالته.

ويسمى فاعله سارق الحديث، يقال فلان يسرق الحديث في كتب الجرح والتعديل، والمراد أنه يركب إسناداً على متون، قد يكون هذا المتن ثابتاً، لكن هو اختلق له هذا الإسناد.

هناك مثال آخر، لعلكم تقرأونه وهي قصة البخاري رحمه الله تعالى مع أصحاب الحديث، ومنتقل إلى تنبيهات مهمة تتعلق بالمقلوب..

التنبيه الأول: ذكر بعض العلماء أنواعاً للمقلوب غير النوعين المذكورين هنا، لكن أكثر علماء المصطلح اقتصروا على ذكر هذين النوعين، وعليهما اقتصر ابن الصلاح رحمه الله تعالى في كتابه علوم الحديث.

التنبيه الثاني: أن تسمية هذين النوعين بالمبدل والمركب هي تسمية متأخرة ذكرها ابن الجزري رحمه الله تعالى في عدد من كتبه، وارتضاه السيوطي في شروحه في فتح المجيد وغيره، فربما لو قرأتم في علوم الحديث لابن الصلاح أو في تدريب الراوي أو غير ذلك من الكتب لا تجدون هذه التسمية، المبدل والمركب، وإنما يذكر الوصف، النوع الأول: إبدال راوٍ بآخر، والنوع الثاني: تركيب إسناد لمتن، وانتهينا، لكن لم يعطوا هذا تسمية وهذا تسمية؛ لأن هذه التسمية ذكرها ابن الجزري ولم تشتهر.

التنبيه الثالث: أن المقلوب هو في الواقع نوع من أنواع المعلول والشاذ؛ لأنه لا يمكن أن ندرك أن هذا الحديث مقلوب إلا بجمع طرقه، والمقارنة بينها، وهذا في الواقع هو حال الحديث المعلل أو المعلول والشاذ كما ذكر ذلك ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت على ابن الصلاح.

{ ٢٣ - وَالْفَرْدُ مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ * * * أَوْ جَمَعَ أَوْ قَصَرَ عَلَى رِوَايَةٍ }

الفرد هو مرادف للغريب، وتقدم معنا تعريف الغريب، إذن ما تعريف الفرد؟ ما رواه واحد.

الفرد نوعان: فرد مطلق، وهذا لم يذكره الناظم، وفرد نسبي.

الفرد المُطَلَق: هو أن يقع التفرد في أصل السند، بمعنى عندنا هذا الحديث تفرد به التابعي عن الصحابي، ثم بعد ذلك إن رواه عن التابعي جماعة فهذا لا بأس به. وإن استمر التفرد أيضًا فهذا لا يقدح في التفرد، يتفرد به التابعي عن الصحابي ثم قد يتوقف التفرد عند هذا الحد، وقد يستمر، ما مثاله؟ هذا لا بد تعرفونه، مرر معنا كثيرًا.

.....

أحسن، حديث إنما الأعمال بالنيات، تفرد به علقمة عن عمر رضي الله عنه، ثم استمر التفرد أيضًا في طبقتين، فتفرد به محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة، وتفرد به يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم، فوقع التفرد في ثلاث طبقات.

ولو تفرد به علقمة عن عمر واشتهر بعد ذلك أيضًا ينطبق عليه أنه فردٌ مطلق.

النوع الثاني: الفرد النسبي، وهو ما كان التفرد فيه بالنسبة إلى شيء مخصوص، الناظم رحمه الله تعالى ذكر له ثلاثة أنواع، الفرد النسبي.

المُقيد بثقة، والمقيد بجمع والمراد بذلك ما رواه أهل بلد أو تفرد به أهل بلد، والثالث المقيد براو.

ونأتي بإذن الله تعالى على مثال لكل واحد من هذه الأنواع.

النوع الأول: المقيد بثقة، المقيد بثقة مثاله: ما أخرجه مسلم من حديث ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد الليثي ما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضحى والفطر.. الحديث.

قال العراقي رحمه الله تعالى في شرح ألفيته: وهذا الحديث لم يروه أحدٌ من الثقات إلا ضمرة، بمعنى أنه روى هذا الحديث غير ضمرة، لكنه ليس ثقةً، بين ذلك العراقي فقال: لأن الدارقطني رواه من رواية ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وابن لهيعة ضعفه الجمهور.

إذن هذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضَمْرَة وهو قد رواه بهذا الإسناد ضمرة عن عبيد الله بن عبد الله عن عمر بن الخطاب عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه.
روى الحديث نفسه ابنُ لهيعة، ابن لهيعة ثقة أو ضعيف؟ ضعيف، روى هذا الحديث بإسناد آخر، فرواه من طريق خالد بن يزيد عن الزُّهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها.

إذن انطبق على هذا الحديث أنه تفرد به ثقةً، فهذا فرد نسبي تفرد به ثقة وهو من؟ ضمرة بن سعيد المازني.

النوع الثاني: المقيّد ببلد.

فيقولون هذا الحديث مثلاً لم يروه إلا أهل البصرة، أو هذا الحديث لم يروه إلا أهل الكوفة، أو هذا الحديث لم يروه إلا أهل المدينة، ونحو ذلك.

مثاله: ما أخرجه أبو داود فقال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال حدثنا همام عن قتادة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر.

هذا الحديث إذا نظرنا في رواته من بعد الصحابي وهو أبو سعيد الخدري نجد أنهم كلهم بصريون، فأبو نضرة هو المنذر بن مالك، بصري، والراوي عنه قتادة بصري، وهمام بن يحيى بصري، وأبو الوليد الطيالسي بصري، فرواة هذا الإسناد بصريون؛ لذلك قال الحاكم رحمه الله تعالى في معرفة علوم الحديث، قال: تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة.

ما معنى: بذكر الأمر فيه، يعني قول: أمرنا، جاء بصيغة الأمر.

قال: تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة، من أول الإسناد إلى آخره، كما تلاحظون من أول الإسناد يعني: أبو الوليد الطيالسي، إلى آخره يعني إلى أبي نضرة.

أبو سعيد مدني صحابي مدني، لكن كما قلت لكم غالباً يكون النظر فيما بعد الصحابة.

قال: ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم، فلم يرو الحديث بهذا اللفظ إلا أهل البصرة.

النوع الثالث من أنواع الفرد النسبي المقيّد براو.

مثال ذلك: ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث سفيان بن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزُّهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم عليّ صفيّة بسويقٍ وتمر.

تلاحظون في هذا الإسناد أن وائل بن داود روى هذا الحديث عن مَنْ؟ ابنه بكر بن وائل، فهذا من رواية الآباء عن الأبناء، وهو نوع من أنواع علوم الحديث لكنه لم يُذكر هنا في البيقونية، وهو خلاف الأصل، أو خلاف الغالب، الغالب هو رواية الأبناء عن الآباء، مثل رواية سالم بن عبد الله عن أبيه، ونحو ذلك.

هذا الحديث قال فيه الدارقطني: تفرّد به وائل بن داود، قال العراقي في شرح ألفيته، قال: فلا يلزم من تفرّد وائل به عن ابنه بكر تفرّده به مطلقاً، يعني هو تفرد برواية هذا الحديث عن ابنه بكر، لكن جاء من طرق أخرى غير طريق ابنه بكر، قال: فقد ذكر الدارقطني في العلل أنه رواه محمد بن الصلت عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس رضي الله عنه، ثم قال الدارقطني: ولم يتابع عليه.

أي أن محمد بن الصلت لم يُتَبَعَ عليّ هذا الحديث.

الشاهد من ذلك أن التفرد هنا حصل بالنسبة إلى بكر بن وائل، فتفرد عنه مَنْ؟ أبوه، الذي هو وائل بن داود، لكن رُوي من طرق أخرى غير طريق بكر بن وائل.

ننتقل بعد ذلك إلى المعلل، قال الناظم رحمه الله تعالى:

٢٤- وَمَا بَعْلَةٌ غُمُوضٌ أَوْ خَفَا * * * مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا

المعلل كما تقدم هو الحديث الذي اطلّع فيه على سبب خفي يقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منه، وهذا سبب يقدح في الحديث يقدح في صحته، يحكم عليه بالضعف، لكن هذا السبب ليس ظاهراً، فلا يدركه آحاد طلاب العلم، بل هو سبب خفي لا يُدرك إلا بجمع طرق الحديث والمقارنة بينها والتأمل في الفروق بينها، هذه الطرق والاختلافات، بعد ذلك يمكن لمن غاص في هذا العلم وتبحّر فيه أن يطلّع على هذه العلة.

أهل العلم يعبرون عن العلة بالفاظ، فقد يقولون عن الحديث المعل بأنّه مُنكر، وقد يقولون إنه خلاف المحفوظ، وقد يعبرون عنه بالخطأ، فيقولون هذه الرواية خطأ أو خطأ فيها فلان، وقد تُبين العلة بوصف ما يقابلها -الرواية الأخرى- فيقال: ورواية فلان أصح، فإذا استعملت هذه العبارة تفيد أن هذه الرواية مُعلّة، أو رواية فلان أشبه بالصواب، وهذا يفيد أن الرواية التي بين أيدينا مُعلّة.

فهذه من الألفاظ التي يُعبر بها عن العلة، فلا يشترط أن يقولوا معل أو معلول أو فيه علة، بل الأكثر أنهم يستعملون الألفاظ التي تقدم ذكرها.

العلة أين تقع؟ قد تقع في الإسناد، وقد تقع في المتن، وقد تقع في الإسناد والتمن معاً، ولكل نوع من هذه الأنواع أمثلة، لكن أقصر على مثال واحد.

مثال ذلك: ما أخرجه الترمذي من حديث الوليد بن مسلم، قال أخبرني ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله.

قال الترمذي رحمه الله تعالى معللاً لهذه الرواية، قال: وهذا حديث معلول، لماذا معلول؟ قال: لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

ما معنى لم يسنده؟

....

لا، هو رواه غير ثور بن يزيد.

....

أحسنت، أي لم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أحياناً الإسناد أو المسند إذا ذكر في مقابل المنقطع يراد به الاتصال، وإذا ذكر في مقابل الموقوف فيراد به المرفوع.

هنا قال: لم يسنده عن ثور بن يزيد؛ أي لم يذكره ... عفواً .. هنا لم يذكره مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

الوليد بن مسلم تلاحظون في هذا الحديث رواه مسنداً مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

قال الترمذي: وسألت أبا زُرعة ومحمداً عن هذا الحديث، أبو زرعة هو الرازي، ومحمد من هو؟ محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح، تقدم أن الترمذي يُكثر من النقل عن الإمام البخاري.

قال: وسألت أبا زرعة ومحمداً عن هذا الحديث، فقالا: ليس بصحيح، لماذا؟ قال: لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، يعني ثور بن يزيد، عن رجاء، يعني ابن حيوة، قال: حَدَّثْتُ عن كاتب المغيرة، مُرْسَلٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يُذكر فيه المغيرة. لاحظوا هذا الحديث رواه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة، وما فوق ذلك اختلف على ثور فيه، فالوليد بن مسلم رواه عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. هذا الوجه الأول.

الوجه الثاني: رواه ابن المبارك، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، أنه قال: حَدَّثْتُ. هنا الاختلاف الأول، الوليد بن مسلم ذكر في هذا الإسناد عن، وابن المبارك ذكر في هذا الإسناد: حَدَّثْتُ عن كاتب المغيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يذكر المغيرة رضي الله عنه، إذن حصل هنا اختلاف في إرسال هذا الحديث وفي اتصّاله.

فالوليد بن مسلم رواه متصلاً، وابن المبارك رواه مرسلًا، رواية من أصح؟ هنا الترمذي رحمه الله تعالى ذكر رواية الاتصال، قال: وهذا حديث معلولٌ، وبين أنه بهذا الإسناد لم يتفرّد به أو لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم.

فالوليد بن مسلم خالفه غيره، وهذا الخلاف ذكره من؟ أبو زرعة ومحمد بن إسماعيل البخاري، فقالا: إن ابن المبارك روى هذا الحديث عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة.. إلى آخره مرسلًا.

ابن المبارك أوثق من الوليد بن مسلم، فتكون روايته هي المقدمة، إذن الصحيح فيما رواه ثور بن يزيد أنه رواه مرسلًا.

لا بد أن نلاحظ هنا أمر: نحن في العلة في الغالب لا نبحت هل هذا الحديث صحيح أو غير صحيح، نبحت في ما الذي رواه فلان، هل رواه على هذا الوجه أو رواه على هذا الوجه؟ ثم بعد ذلك نحكم عليه بأنه صحيح أو غير صحيح.

فعندنا ثور بن يزيد، طلابه اختلفوا؛ منهم من قال: إنه رواه متصلًا مسندًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والذي رواه على الوجه من هو؟ الوليد بن مسلم.

ومنهم من قال: إنه رواه مرسلًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والذي رواه على هذا الوجه من هو؟ ابن المبارك.

فنحن نريد هنا أن نعرف ما الصواب في رواية ثور بن يزيد. ثور بن يزيد حينما جلس في مجلس الحديث رواه على الوجه الأول أم على الثاني؟ هذا الذي نريد أن نعرفه في باب العلل.

والترمذي وقبله أبو زرعة والبخاري بينوا أنه رواه على الوجه المرسل، وأن هذه هي الرواية الصحيحة عن ثور بن يزيد، وأن الوليد بن مسلم أخطأ، الوليد بن مسلم لما ذكر أن شيخه رواه مسندًا أخطأ، فالشيخ لم يروه مسندًا أصلاً.

بعد ذلك نحن عرفنا الخطوة الأولى، وهو ما الذي رواه ثور بن يزيد، وأنه رواه مرسلًا، الحديث المرسل صحيح أم ضعيف؟ من أقسام الضعيف.

وضحت الصورة؟.. نحن عندنا خطوتان: الخطوة الأولى نعرف بها ما الذي رواه هذا الشيخ، هل رواه مسندًا أم رواه مرسلًا، لا بد أن نتحقق من هذه الخطوة قبل أن نحكم على الحديث بأنه صحيح أو ضعيف.

الخطوة الأولى: عرفنا أن رواية الوليد بن مسلم معلولة، وأن المحفوظ في هذا الحديث هو الإرسال.

الخطوة الثانية: نحكم على هذا الحديث المُرسَل، ونعلم أن الحديث المرسل ما حكمه؟ ضعيف.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد ..

فواصل القول في بيان معاني المنظومة البيقونية وقد وصل الكلام إلى المَعْلَل، والمَعْلَل
مثاله ما أخرجه الترمذي من حديث الوليد بن مسلم، قال أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن
حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
مسح أعلى الخف وأسفله.

الآن هذا الإسناد حُكِمَ عليه الترمذيُّ بأنه معلولٌ، لماذا معلول؟ قال الترمذي رحمه الله
تعالى: وهذا حديثٌ معلول لم يُسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، ثم بين الترمذي
رحمه الله تعالى أنه سأل أبا زرعة ومحمد - وهو محمد بن إسماعيل البخاري - عن هذا
الحديث، فقالا: ليس بصحيح، يعني الحديث بهذا الإسناد المذكور ليس بصحيح.

كيف عرفوا أنه ليس بصحيح؟

بيّننا ذلك، فقالا: بأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، يعني ثور بن يزيد المذكور في
الإسناد الأول، عن رجاء، يعني ابن حيوة، قال حدثت عن كاتب المغيرة مُرْسَلٌ عن النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه المغيرة.

خلاصة هذا الكلام أن ثور بن يزيد اختلف في الرواية عنه، هل روى هذا الحديث
مرفوعاً أو مسنداً بذكر الصحابي، أم رواه مرسلًا فلم يذكر فيه المغيرة.

الوليد بن مسلم ذكر أن شيخه ثور بن يزيد رواه بذكر الصحابي مسنداً، وابن المبارك
ذكر أن شيخه ثور بن يزيد رواه مرسلًا؛ أي لم يذكر فيه المغيرة.

فنحن بناءً على هذا الاختلاف نريد أن نُحرّر رواية ثور بن يزيد، ولا نَحْكَم على
الحديث نفسه، الحكم على الحديث نفسه نتيجة متأخرة، ومقدمة ذلك أن نُحرّر الرواية عن
ثور بن يزيد، وهذا هو حال علم العِلل، علم العِلل غالباً هو ينظر في الاختلاف على الرواة:
ما الصواب فيما رواه فلان؟ هل هو روى كذا أم روى كذا؟ حينما يختلف التلاميذ على
شيخ، هذا هو لبُّ علم العِلل، وهو الغالب على كتب العِلل، فغالب كتب العِلل أو أكثر

الأحاديث المذكورة في كتب العلل تُحرر رواية التلاميذ عن شيوخهم، ولا يُتكلم فيها هل هذا الحديث صحيح أم ضعيف، يوجد هذا فيه من باب التَّبَع، لكن الأصل فيه هو تحرير رواية الشيوخ.

فهنا الشيخ هو من؟ ثور بن يزيد، اختلف عليه، على وجهين: الوجه الأول أنه رواه مسندًا والوجه الثاني أنه رواه مرسلًا.

الذي روى الوجه الأول هو الوليد بن مسلم، والذي روى الوجه الثاني هو ابن المبارك، ابن المبارك أوثق من الوليد بن مسلم بلا شك، ولذلك قُدمت روايته، فالمحفوظ عن ثور بن يزيد هو.. أي وجه؟ الرواية المرسلة، الرواية المرسلة هي المحفوظة عن ثور بن يزيد، وأما الرواية المسندة فهي معللة أو شاذة أو منكرة، أو نقول هي رواية خطأ، كما تقدم في ألفاظ المعلول.

{ ٢٥- وَذُو اِخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنٍ *** مُضْطَرَبٌ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوع المضطرب، فبين أن المضطرب هو الذي وقع فيه اختلاف إما في سنده أو متنه.

وقوله: عند أهيل الفن، أهيل تصغير أهل، يعني عند أهل فن الحديث.

وقبل الكلام على المضطرب لا بد أن نقدم بمقدمة مهمة، وهي أن أي راوٍ وقع عليه اختلاف فإنه ينشأ عن هذا الاختلاف أحد ثلاثة أمور.

الأمر الأول: إما أن يترجح أحد الوجهين، فحينئذ الراجح يُسمى المحفوظ، والمرجوح يسمى معلولاً أو شاذاً أو نحو ذلك، هذا هو الأمر الأول.

الأمر الثاني: أن يصح الوجهان، فحينئذ يُحكم على كلا الوجهين بالصحة بلا إشكال.

الأمر الثالث: أن لا يصح الوجهان، ولا يترجح أحدهما، فهذا هو المضطرب.

إذن الاضطراب ينشأ من اختلاف التلاميذ على شيخ، فلا نستطيع ترجيح أحد الوجهين، ولا نستطيع أن نصحح كلا الوجهين، فحينئذ هذا الحديث الذي وقع فيه مثل ذلك يُسمى مضطرباً.

إذن تعريف المضطرب: هو ما رُوي على أوجهٍ مختلفة متساوية وتعدَّر الجمعُ والترجيح.

ما روي على أوجه مختلفة مثل أن يكون أحد الوجهين مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والوجه الثاني أن يكون موقوفاً على الصحابي، هذان وجهان متعارضان، أو أن يكون أحد الوجهين مسنداً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والثاني يكون مُرسلاً، فهذان وجهان متعارضان.

لا بد في المضطرب أن يكون ذلك الوجهان متساويين، يعني من حيث القوة، وضبط الرواة الذين رواوا هذين الوجهين، وتعدَّر الجمع والترجيح، لم يمكن الجمع بين هذه الأوجه بحيث نصحح الوجهين، وتعدَّر الترجيح فلم يمكن أن نرجح أحد الوجهين على الآخر، فحيثُ نحكم على هذا الحديث بأنه مضطرب، فلا يؤخذ بأي من هذين الوجهين. كذلك الاضطراب مثله مثل المُعلُّ، قد يقع الاضطراب في الإسناد وقد يقع في المتن، وقد يقع فيهما معاً.

من الذي يقع منه الاضطراب؟

تارة يقع الاضطراب من الشيخ نفسه، الشيخ نفسه لا يكون ضابطاً لحديثه، فيرويه مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً، أو يرويه مرة من حديث ابن عمر ومرة يرويه من حديث أبي هريرة. وتارة يقع الاضطراب من التلاميذ، التلاميذ اختلفوا في الرواية عن الشيخ، وليس عندنا من الأدوات ما نستطيع أن نرجح به إحدى تلك الروايات، أو الجمع بين هذه الروايات. مثال المضطرب: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحسدُ يأكل الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ»، هذا الحديث رواه عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن أبي الزناد، واختلف في إسناده على عيسى، على وجهين، عيسى عندنا هو الشيخ، اختلف تلاميذه.

الوجه الأول: أنه رواه عيسى عن أبي الزناد عن الشعبي عن أنس رضي الله عنه.

والوجه الثاني: أنه رواه عيسى عن أبي الزناد عن أنس رضي الله عنه.

إذن ما محل الاختلاف بين الوجهين في زيادة الشعبي، هل ذكره عيسى بين أبي الزناد وأنس أم لم يذكره.

قال الدارقطني رحمه الله تعالى في العِلل: وهذا الاضطراب فيه من عيسى؛ لأنه ضعيف. إذن استفدنا من الدارقطني أمرين:

الأمر الأول: أن هذا الحديث مضطرب.

والأمر الثاني: أن الاضطراب وقع من عيسى وليس من تلاميذه.

.....

لأنه ليس ضابطاً لهذا الحديث، فأحياناً يرويه هكذا، وأحياناً يرويه بالطريق الأخرى، وهو نفسه ربما لا يستطيع أن يميّز متى رواه على الوجه الصحيح ومتى رواه على الوجه الخاطئ.

{ ٢٦- وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ *** مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرَّوَاةِ اتَّصَلَتْ }

في هذا البيت ذكر الناظم رحمه الله تعالى المُدرَج، والمُدْرَج المراد به هنا هو مدرج المتن، أما مدرج الإسناد فلم يذكره الناظم في البيقونية.

مدرج المتن: هو أن يدمج الراوي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من كلام غيره مع إيهام كونه من كلامه صلى الله عليه وسلم.

ويوضح ذلك المثال الذي عندنا، أخرج الخطيب البغدادي في كتابه (الفصل للوصل) طبعاً هذا الفصل للوصل خاصُّ بما يتعلق بالإدراج، الفصل للوصل المُدرَج في النقل، هو جعله خاصاً بالمُدْرَج.

أخرج الخطيب في هذا الكتاب من حديث أبي قطن عمرو بن الهيثم القطعي، وشبابة بن سوار الفزاري، كلاهما عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء، وبلّوا لأعقاب من النار».

ننظر ما قاله الخطيب في هذا الحديث، قال الخطيب: وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم القطعي وشبابة بن سوار الفزاري في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه، طبعاً أبو قطن وشبابة ثقتان، وقد وهما في هذا الحديث، ما وجه الوهم؟ قال: وذلك أن قوله «أسبغوا الوضوء» كلام أبي هريرة، وقوله: «ويل للأعقاب من النار» كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

من أين عرف الخطيب ذلك؟

لاحظوا عندنا التشكيك، التشكيك فيه أن هذا الحديث اختلف فيه على شعبة، فمنهم من روى جملة «أسبغوا الوضوء» موصولة بكلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»، ومن الرواة عنه من روى هذه اللفظة مفصولة، فجعلوا قوله: «أسبغوا الوضوء» من كلام أبي هريرة، وقوله: «ويل للأعقاب من النار» من كلام من؟ كلام النبي عليه الصلاة والسلام.

رواية الوصل رواها شبابة وأبو قطن، ورواية الفصل رواها كبار تلاميذ شعبة، غندر، محمد بن جعفر، وهو أوثق الناس عن شعبة، ووكيع بن الجراح شيخ الإمام أحمد، وهشيم، كذلك هو من كبار الحفاظ، شيخ الإمام أحمد، وآدم، فهؤلاء أربع رواة من كبار الحفاظ، روى هذا الحديث وفصلوا جملة «أسبغوا الوضوء» عن جملة «ويل للأعقاب من النار»، فجعلوا جملة «أسبغوا الوضوء» من كلام أبي هريرة، وجملة «ويل للأعقاب من النار» من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

فعلمنا بذلك أن من روى هذه الجملة «أسبغوا الوضوء» موصولة بكلام النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث إنما وهم في ذلك، فيقال هنا أدرج فلان جملة «أسبغوا الوضوء» في حديث النبي عليه الصلاة والسلام، فنعتبر عن هذه الجملة بأنها مُدرجة.

ابن حجر رحمه الله تعالى في النكت ذكر التعريف السابق أوضح مما ذكره، ذكره بلفظ مبسوط وواضح كلام ابن الصلاح، لكنه ليس على هيئة التعريف وإنما على هيئة الشرح.

فقال ابن الصلاح في بيان المدرج، قال: بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلامًا من عند نفسه.

مثل هنا أبو هريرة ذكر كلامًا من عند نفسه وهو ماذا؟ «أسبغوا الوضوء»، أضفت أنا وكذا قبله أو في أثناءه؛ لأن الإدراج تارة يكون في أول المتن، وتارة في آخره، وتارة في أثناءه، لكن الغالب عليه أن يكون في أوله.

قال: فيرويه من بعده -يعني من بعد أبي هريرة في هذا المثال- فيرويه من بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله.

فلم يفصل قوله «أسبغوا الوضوء» وبين أنه من كلام أبي هريرة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم «ويل للأعقاب من النار».

قال: فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

{ ٢٧- وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِيهِ *** مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتِخِهُ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت المدبج، وبين أنه ما رواه كل قرين عن أخيه، وأخيه بمعنى أخيه وهذه لغة عند العرب، فيقولون بدل أخيه أخيه، أو بدل أخوه أخيه، فيجعلون الإعراب بالحركات وليس بالأحرف كما هو حال الأسماء الخمسة.

فما رواه كل قرين عن أخيه ماذا يُسمّى؟ قال: مدبجًا، ثم قال: فاعرفه حقًا وانتخه، وهذا من تميم البيت.

المدبج: هو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

ما معنى: القرينان؟ أو الأقران؟

الأقران: هم المتقاربون في السن، أو اللقي.

المتقاربون في السن، واضح اثنان سنهم متقارب، أحد الراويين عمره ثلاثون سنة والثاني خمس وثلاثون، هذان متقاربان في السن.

المتقاربون في اللَّقي، يعني جمعهما شيخ واحد، يكون أحد الراويين عمره مثلاً عشرون سنة، والثاني قد يكون عمره ستون سنة، لكن هما اشتركا في الرواية عن شيخ واحد، وتتلّمذا على شيخ واحد، فهما بهذا الاعتبار قرينان.

إذا روى كل واحد من هذين القرينين عن الآخر سُميت هذه الرواية تديبجاً، فالمديبج أن يروي كل واحد من القرينين عن الآخر.

رواية الأقران قد تكون مُدبّجة وقد تكون غير مدبجة، مدبجة بمعنى أن كل واحد منهما روى عن الآخر كما تقدم، مثل عائشة وأبي هريرة؛ فعائشة روت عن أبي هريرة، وأبو هريرة روى عن عائشة، هذا يسمى تديبجاً.

كذلك مالك والأوزاعي، هما في طبقة واحدة، مالك روى عن الأوزاعي، والأوزاعي روى عن مالك، فهذا يسمى تديبجاً.

رواية الأقران غير المدبجة، مثل رواية سليمان التيمي عن مسعر بن كدام، فسليمان التيمي ومسعر في طبقة واحدة، هما قرينان، لكن سليمان التيمي روى عن مسعر، وأما مسعر فإنه لم يرو عن سليمان.

فهذا هل يصح عليه تعريف المديبج؟ لا، لذلك يقولون كل مديبج فهو من رواية الأقران، وليس كل رواية أقران من باب المديبج.

ما فائدة معرفتنا للمديبج؟

قال السّخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث، قال: وهو نوع مهم، طبعاً فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، وفتح المغيث هو أوسع كتب المصطلح.

قال: وهو نوع مهم، وفائدة ضبطه: الأمن من ظنّ الزيادة في الإسناد، أو إبدال الواو بعن إن كان بالعننة.

بمعنى: أننا لو لم نعرف العلاقة بين الرواة، وأنه وقع بينهما تديبج، فقد نخطئ في قراءة السند، نظن أن الناسخ أخطأ.

مثال ذلك: عندنا الليث بن سعد هو إمام أهل مصر، ومالك بن أنس إمام أهل المدينة، هما في طبقة واحدة، وكانا قرينين، وقد اشتركا في شيخهما الزُّهري، فالليث بن سعد روى عن الزهري، ومالك بن أنس كذلك روى عن الزهري، فإذا جاءنا إسناد فيه الليث عن مالك عن الزهري، إذا نظر الناظر في هذا الإسناد ربما يظن أن النَّاسخَ أخطأ، أو أن هناك خطأ مطبعي، فقد يتوهم أن مالكًا زائد في هذا الإسناد، فيظن أن الإسناد هو: الليث عن الزهري؛ لأن الليث معروفٌ بالرواية عن الزهري، وقد يظن أيضًا أن هنا مبدلة عن الواو، يعني أن صواب الإسناد الليث ومالك عن الزهري، لكن بما أننا عرفنا أن مالكًا والزهري تدبَّجا فكل واحد منهما روى عن الآخر، بقي أن المذكور احتمالاه صحيح، رواية الليث عن مالك عن الزُّهري، لا نجرؤ على تخطئتها، ربما يكون الإسناد كما هو مكتوب حقيقة، فمالك والليث وإن كانا في طبقة واحدة، وإن كانا قرينين إلا أن كل واحد منهما روى عن الآخر.

مثال المدبَّج، نأخذ مثالاً واقعيًا: ما أخرجه ابن خزيمة من حديث سفیان عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل في أول ركعة من الفجر والظهر.

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في كتابه نتائج الأفكار، قال: ورواية سفیان الثوري عن معمر من الأقران.

فسفیان ومعمر في طبقة واحدة، ثم قال: وقد روى معمر عن سفیان.. يعني أحاديث أخرى.

قال: فهو من المدبج أيضًا.

إذن معمر روى عن سفیان، وسفیان روى عن معمر، فحصول رواية الراوي عن قرينه وكذلك العكس واقع في كتب الحديث، وهذه فائدة معرفتنا بالمدبج، إذا وقعت عندنا رواية أحد الراويين عن قرينه لا نخطئ ذلك، فنقول إن هناك اسم زائد، أو إن العين مبدلة، لا، يبقى أن الموجود احتمال صحيح.

{ ٢٨ - مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقٌ *** وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقُ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت نوعًا آخر من أنواع علوم الحديث وهو المتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ، ما معنى المتَّفِقُ والمفْتَرِقُ؟ هو ما اتفق خطه ونُطقه، وافترت مُسمّياته. إذن عندنا هذا النوع فيه كلمتان: المتَّفِقُ والمفْتَرِقُ، متفق في ماذا؟ في شيئين: الخط والنطق.

ما معنى الخط؟ يعني في صورة الكلمة، فمثلاً عندنا خالد وحامد، متفقان في صورة الكلمة، فهما متفقان في الخط، لكن هل هما متفقان في النطق؟ ليسا متفقين؛ لأن خالد بالخاء المعجمة، وحامد بالخاء المهملة، معجمة يعني فيها نقط، مهملة خالية من النقط. المفْتَرِقُ مفْتَرِقُ في ماذا؟ في الشخص، اثنان اسمهما واحد، لكن أشخاصهما مختلفة. خرج باشتراط الاتفاق في الخط والنطق أمران:

الأمر الأول: ما اتفقا في الخط واختلفا في النُّقْط، مثل ما تقدم خالد وحامد، حصل اتفاق في صورة الكلمة، واختلف النقط، كذلك مثل عائد وعائذ، عائد بالذال، وعائذ بالذال.

وخرج بذلك أيضًا ما اتفقا في الخط واختلفا في الشكل، مثل ماذا؟ عَقِيلٌ وَعُقَيْلٌ، صورة الكلمتين واحدة، لكن واقع الكلمتين مختلف؛ لأن عَقِيلٌ بالتكبير وعُقَيْلٌ بالتصغير. ما فائدة معرفتنا للمتَّفِقُ والمفْتَرِقُ، وما فائدة ضبطنا لذلك؟

قال السخاوي رحمه الله تعالى: (وهو نوع جليل يعظّم الانتفاع به، وفائدة ضبطه: الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصًا واحدًا).

يعني اثنان اسمهما واحد ربما نظرهما شخصًا واحدًا وهما في الواقع اثنان. (وربما يكون أحد المشتركين في الاسم ثقة، والآخر ضعيفًا، فيضعّف ما هو صحيح، أو يصحّح ما هو ضعيف).

ثم قال: (وقد زلّ! فيه جماعة من الكبار).

المثال يوضح لنا: عندنا مثالان، المثال الأول: مالك بن أنس، مالك بن أنس هذا اسم لراويين، الأول إمام المذهب المالكي المعروف، وهو إمام دار الهجرة، والراوي الثاني راوٍ كوفي، وهو مُقلٌّ، يعني مقلٌّ من رواية الحديث، وهو قريب من طبقة الإمام مالك، فإذا لم نعرف الفرق بين مالك بن أنس الإمام المشهور، وبين مالك بن أنس الكوفي ربما إذا مر بنا في إسناد ظننا الكوفي هو الإمام المشهور، أو ظننا الإمام المشهور هو الكوفي، وبذلك يترتب اختلافٌ في الحكم على الحديث.

المثال الآخر: هو لا يترتب عليه اختلاف في الحكم على الحديث، وهو عبد الله بن زيد الأنصاري، فهو اسم لاثنتين من الصحابة؛ فالأول هو راوي حديث الوضوء، تعرفونه في عمدة الأحكام، حديث عبد الله بن زيد، وهو عبد الله بن زيد بن عاصم، والثاني راوي حديث الأذان، وهو عبد الله بن زيد بن عبد ربه، فعندنا اثنان من الصحابة اسمهما عبد الله بن زيد الأنصاري، لكن الأول يروي حديثاً والثاني يروي حديثاً آخر.

العلامة حافظ الحكمي رحمه الله تعالى في منظومة اللؤلؤ المكنون، لخص المتفق والمفترق مع مثاله في هذين البيتين، فقال:

وما بلفظٍ وبرسمٍ يتفق ***
برسم يعني كتابة..

..... *** واختلف الأشخاص فهو المتفق.

يعني المتفق والمفترق، لكن ذكر أول الكلمتين اختصاراً.

ما مثال ذلك، قال:

نحو ابن زيد في الصحاب اثنان *** راوي الوضو وصاحب الأذان.

نحو ابن زيد، أي عبد الله بن زيد الأنصاري، في الصحاب يعني في الصحابة، هم في

طبقة واحدة، اثنان: الأول: راوي الوضوء، والثاني: راوي حديث الأذان.

{ ٢٩ - مُؤْتَلَفٌ مُتَّفِقٌ الْخَطُّ فَقَطُ *** وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطُ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت المؤتلف والمختلف، وهو قريب المعنى من المتفق والمفترق؛ فبيّن أن المؤتلف والمختلف هو ما اتفقا خطأً واختلفا نطقاً، في المتفق والمفترق اشترطنا الاتفاق في ماذا؟ شيئين: الخط والنطق، لكن هنا الاتفاق في الخط والاختلاف في النطق.

ما مثال ذلك: عندنا راويان أحدهما اسمه أسيد والثاني أسيد، أسيد وأسيد اتفقا في الخط في صورة الكلمة، لكن اختلفا في النطق بسبب ماذا؟ التشكيل.

كذلك عندنا حبان وجيان وحيان، هذه ثلاثة أسماء، اتفقت في صورة الكلمة، الذي هو الخط، واختلفت هذه الأسماء في النطق بسبب النقط، فحَبَّان بالباء وحيان بالجيم والياء وحيان بالحاء والياء.

ما فائدة معرفتنا أو ضبطنا للمؤتلف والمختلف؟ قال السخاوي رحمه الله تعالى: (فهو فنٌ واسع من فنون الحديث المهمة، الذي يُحتاج إليه في دفع معرّة التصحيف، ويفتضح العاطل منه) يعني ليس عنده معرفة بذلك فإنه يُفتضح، (حيث لن يعدم مُخجلاً، ويكثر عثاره) يعني يكثر أن يتعثر في هذا الباب.

ومن ثم قال علي بن المديني - وهو من كبار الأئمة الحفاظ -: (أشد التصحيف ما يقع في الأسماء).

فربما أسيد شخص يظنها أسيد، وبذلك ينتقل الذهن من راوٍ إلى راوٍ آخر، أو حبان شخص يقرأها جيان، فينتقل الذهن من راوٍ إلى راوٍ آخر، ويترتب على ذلك خطأ في الحكم على الحديث.

لماذا قال ابن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء؟

قال السخاوي رحمه الله: ووجه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس.

الأسماء مبنية على السماع، أنت تعرف الاسم كما سمعته، ليس في القياس ما يدل على أن هذا الاسم الصواب فيه جيان، يعني ليس هناك قواعد تعرف أن الصواب فيه جيان

أم حيان أم حبان، طبعًا حبان وحبان وحبان كلها صحيحة، لكن إذا أردنا الاختلاف في النقط فنقول حبان.

فليست هناك قواعد تميز هذا من ذلك، فلا بد أن تُضبط هذه الأسماء بالسمع والحفظ. ثم قال: ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده، يعني السياق لا يدل على تحديد أحد هؤلاء الرواة، لا سيما إذا كانوا في طبقة واحدة.

{ ٣٠ - وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَأَوْ غَدًا *** تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدًا }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت: المنكر، فبين أن ما تفرّد به من لا يحتمل حاله تفرده به، عندنا راوٍ تفرّد بحديث، نظرنا في حال هذا الراوي وجدنا أن حاله من حيث الضبط والعدالة لا تحتمل تفرده بهذا الحديث.

من الراوي الذي لا يحتمل حاله تفرده بالحديث؟ هو الضعيف.

مثال ذلك: حديث أبي ذكير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كلوا البلح بالتمر»، هذا الحديث رواه النسائي في سننه الكبرى، وقال: هذا منكر.

فحكم على هذا الحديث بأنه منكر، ما وجه ذلك؟ بينه ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث، فقال: تفرّد به أبو ذكير.

وهو شيخ صالح، يعني من حيث العدالة لا إشكال فيه، لكن من حيث الضبط، قال: غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُحتمل تفرده.

فإذا تفرّد راوٍ بحديث وكان حاله لا يحتمل تفرده به سُمي الحديث مُنْكَرًا.

{ ٣١ - مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ *** وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ كَرْدٌ }

قال الناظم رحمه الله تعالى:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدَ *** وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهُوَ يَرْدٌ

وفي بعض النسخ: كَرْدٌ، يعني مثل الحديث المردود، والمعنى مستقيم على اختلاف

النسخ.

بَيِّنَ الناظم أن المتروك: ما انفرد به واحدٌ مُجمَعٌ على ضعفه، لكن الذي استقر عليه الاصطلاح كما ذكر ابن حجر في النخبة، أن المتروك هو ما رواه متهمٌ بالكذب. وقولنا: متهم بالكذب، هو غير الكذاب، فالكذاب وصفٌ والمتهم بالكذب وصف آخر، أما الكذاب فهو الذي ثبت عنه الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا إذا روى حديثاً فالأصل أنه يُحكم على حديثه بأنه موضوع، لا سيما إذا وُجدت قرائن تثبت ذلك.

أما المتهم بالكذب، فهو من اتَّصف بأحد وصفين:

الوصف الأول: أنه عُرِفَ بالكذب في كلامه، لكن لم نقف له على حديث كذب فيه، حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، يكذب في البيع، يكذب في الشراء، يكذب في كلامه في المجالس، لكن لم نجرب منه الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا إذا روى حديثاً وانفرد به، انفرد به يجعلنا نقف ونتهمه بالكذب في هذا الحديث، هذا هو الوصف الأول.

الوصف الثاني: أن يتفرد بالحديث ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، عندنا حديث تفرد به راوٍ، نظرنا إلى مثل هذا الحديث وجدناه مخالفاً لقواعد الدين، هذا الراوي نحن نجهل حاله، لا نعرف هل هو ثقة، غير ثقة، فلما تفرد بهذا الحديث المخالف لقواعد الدين اتهمناه من أجل ذلك بالكذب، فهو محل اتهام بالكذب، لكن لا نُثبت عليه بأنه كذاب.

هنا تنبيه مهم: وهو أن المتروك في كلام الناظم وكذلك في كلام ابن حجر في النخبة وصف للحديث، لكن إذا نظرنا إلى استعمال الأئمة الكبار وجدنا أنهم يستعلمون لفظ المتروك في وصف الراوي، فيقولون: فلان متروك، أو فلان متروك الحديث، ويندر أو ينعدم أن نجد أنهم يصفون حديثاً بأنه متروك.

فالأصل أن المتروك هو وصف للراوي وليس للحديث، وإذا وصفوا راوياً بأنه متروك فيريدون بأنه ضعيف جداً.

وإذا وُجد راي متروك في حديث ما، بماذا يحكمون على حديثه، يقولون: ضعيف جداً، أو واهٍ، أو واهٍ بمرّة، أو حديث ساقط، وأحياناً يقولون حديث باطل، لكن لا يقولون إنه حديث متروك.

طيب مثال المتروك: ما أخرجه البيهقي في الكبير من حديث يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جراد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا استسقى قال: «اللهم اسقنا غيثاً مُغيثاً مَرِيّاً» الحديث.

قال ابن حجر رحمه الله في نتائج الأفكار: سنده واهٍ جداً.

يعني ضعيف جداً، لماذا؟ قال: تفرّد به يعلى بن الأشدق.

ما حال يعلى بن الأشدق؟ قال: وهو متروك، ونسب إلى الوضع.

إذن نلاحظ أن ابن حجر نفسه استعمل لفظ المتروك في وصف الراوي وليس في وصف الحديث، فوصف الراوي بأنه متروك ووصف حديثه بأنه ماذا؟ واهٍ جداً.

{ ٣٢- وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ *** عَلَى النَّبِيِّ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى في هذا البيت الموضوع، وبيّن أن الموضوع هو المختلق المصنوع، بمعنى أنه الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم تارة يكون من إنشاء الواضع، يعني من وضع هذا الحديث اختلق كلاماً من عنده ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتارة يكون هذا الكلام ثابتاً لغير النبي صلى الله عليه وسلم، كبعض كلام بني إسرائيل، أو كلام بعض الحكماء، فيأخذ هذا الكلام وينسبه إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

فهذا يُعتبر أنه وضع هذا الحديث وإن كان الحديث ثابتاً من كلام غير النبي عليه الصلاة والسلام، فنسبة هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم يُعد نوعاً من الوضع.

ما مثال الموضوع؟

مثاله ما رواه أبو بكر بن مردويه من حديث أحمد بن عبد الله الهروي، عن هشام بن سليمان المخزومي، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم: «المعلمون خير الناس، كلما خلق الذر جددوه، عظموهم ولا تستأجروهم فتخرجوهم، فإن المعلم إذا قال للصبي قل بسم الله الرحمن الرحيم، وقال الصبي: بسم الله الرحمن الرحيم، كتب الله براءة للصبي وبراءة لوالديه وبراءة للمعلم من النار».

قال ابن الجوزي في كتابه التحقيق، طبعاً هذا الكتاب اسمه تحقيق التعليق، التعليق لمن؟ لأبي يعلى، مطبوع بعضه باسم التعليق الكبير، تحقيق التعليق أفرد فيه الأحاديث التي ذكرها أبو يعلى وتكلم عليها.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه من عمل أحمد الهروي، وهو الجوّياري، وكان كذاباً يضع الحديث.

هنا لم يقل عن الجويباري أنه متهم بالكذب، بل أثبت أنه كذاب، وأنه يضع الحديث. قال ابن عبد الهادي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، في تنقيح التحقيق، هذا تنقيح التحقيق هو كتاب وضعه على كتاب التحقيق لابن الجوزي، حرّر ونقح فيه بعض المسائل، وميز كلامه عن كلام ابن الجوزي، فبعد كلام ابن الجوزي ذكر هذه الجملة فقال: هذا الحديث موضوع، والجويباري دجال.

إذن الجويباري كذب هذا الحديث على النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا الحديث موضوعاً.

{ ٣٣- وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ * * * سَمَّيْتُهَا: «مَنْظُومَةُ الْبَيْقُونِي»

{ ٣٤- فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعِ أَتَتْ * * * أَيْبَاتُهَا، ثُمَّ بِخَيْرِ خُتِمَتْ }

ذكر الناظم رحمه الله تعالى هذين النظمين ختم بهما المنظومة، وقد اشتملت هذه الخاتمة على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الثناء على هذه المنظومة، فقال الناظم رحمه الله تعالى: وقد أتت يعني هذه المنظومة كالجواهر المكنون، والمكنون بمعنى المختبئ، أو المحفوظ في مكانٍ تحفظ فيه النفائس، فشبه منظومته بالجواهر التي تحفظ وتخبأ عن أيادي الناس؛ وذلك لنفاستها.

والأمر الثاني مما ذكره في هذه الخاتمة: اسم هذه المنظومة، فقال: سمّيتها منظومة البيقوني، فالناظم رحمه الله تعالى نصّ على اسم هذه المنظومة، وهي منظومة البيقوني، وأحياناً يقولون: المنظومة البيقونية تجوزاً.

والأمر الثالث مما ذكره في هذه الخاتمة: عدد أبيات المنظومة، فقال فوق الثلاثين بأربع أتت، أي أن هذه المنظومة أتت في أربع وثلاثين بيتاً.

ما فائدة النص على هذه الأبيات، أو على عدد الأبيات؟

... ..

أحسن.. بعض الشراح ذكر أنه لو سقط منها بيتٌ مثلاً من أحد النساخ حينما يأتي القارئ وهو يقرأ .. مثلاً جاءت في ثلاث وثلاثين بيتاً سقط بيت، فالقارئ جاء وقرأ فوق الثلاثين بأربع أتت، علم أنه وقع سقط في هذه المنظومة، فالنص على عدد الأبيات فيه ضبط لعدد أبيات هذه المنظومة.

وبذلك نكون بحمد الله تعالى قد انتهينا من هذه المنظومة، وقبل الختم أنبه على عدة تنبيهات مهمة:

التنبيه الأول: من درس هذه المنظومة أو حضر شرحها فعليه أن يعيد ذلك، يعيدها إن كان قد حفظها فيراجعها، وإن كان قد درس شرحاً لها فيراجع هذا الشرح ويثبت ذلك؛ لأن العلم لا يكون إلا بالتثبيت، أما العلم الذي يمر على الإنسان ثم لا يرجع إليه فإنه لا يثبت في نفس صاحبه، فلا يكون الحفظ إلا بالتكرار، ولا يكون التثبيت إلا بالتكرار؛ فالتكرار هو الوسيلة الأولى والأخيرة لتثبيت المعلومات.

التنبيه الثاني: ينبغي على طالب العلم لا سيما المبتدئ ألا يتنقل بين الشروح، فإن هذا يُضرب به ويشوش ذهنه، سواء في هذه المنظومة أو غيرها؛ لأنه قد يجد في أحد الشروح تعريفاً ويجد في الشرح الآخر تعريفاً آخر، يجد في شرح تقسيماً ويجد في شرح آخر تقسيماً آخر، وهذا يشوش عليه إذا كان مبتدئاً، أما المتوسط أو المتقدم فإن له ذلك.

التنبيه الثالث: أهمية الرجوع إلى الكتب التي نُقل منها في الشرح، في هذا الشرح نُقل من صحيح البخاري، ونقل مثلاً من كتاب الخطيب البغدادي الفصل للوصل، ونقل من معرفة علوم الحديث للحاكم، ونقل من نتائج الأفكار لابن حجر، وغير ذلك، أو غير تلك الكتب. ينبغي على طالب العلم ألا يجعل بينه وبين هذه الكتب فجوة، لا يعرفها إلا بواسطة الشروح، هذا يجعله لا يتعرّف على هذا العلم بشكل جيد، لا بد أن يرجع إلى هذه الكتب، المثال الذي مرّ بك في هذا الشرح من صحيح البخاري، انظر إلى صحيح البخاري وارجع إليه بنفسك، ستجد أن هذا المثال ثبت في نفسك، وعرفت طريقة البخاري في إيراد الأحاديث ونحو ذلك.

المثال الذي ذكر من سنن أبي داود، ارجع إلى سنن أبي داود، وانظر فيه بنفسك، مثال ذكر من المراسيل لأبي داود، ارجع إلى المراسيل وانظر في كتاب المراسيل بنفسك وتعرف على طريقته.

ولا تجعل بينك وبين كتب أهل العلم فجوة بحجة أنك لم تترقى لها، صحيح ليس الآن المقام مقام سرد لتلك الكتب، تقرأها من أولها إلى آخرها، وليس المقام بأن تجعلها محلاً للدرس، لكن المراجعة والنظر فيها والبحث، هذا شيء يستطيعه حتى المبتدئ، وما أشكل عليه المبتدئ يرجع فيه إلى شيخه أو من يثق بعلمه ويسأله.

التنبيه الرابع: كما تقدم أن هذه المنظومة هي تفتح شهية طالب العلم لدراسة هذا العلم والدخول فيه، والمرشّح بعد ذلك أن يقرأ طالب العلم نُخبة الفكر، ويحسن به أن يحفظها؛ لأنها تنظم ذهن الطالب، تلاحظون المعلومات التي لم يذكرها الناظم هنا مرتبة أعدت أنا ترتيبها على ترتيب الحافظ ابن حجر، فحفظ نخبة الفكر ينظم ذهن الطالب ويثبت في ذهنه التقاسيم والتعاريف.

فنخبة الفكر هو المتن المرشّح لأن يحفظه الطالب، وهي محل عناية أهل العلم عادة، ولو ابتداء طالب العلم بالنخبة مباشرة فلا بأس، هناك كثير من أهل العلم كان يقرئ الطلاب المبتدئين نخبة الفكر مباشرة، وكان الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى يوصي بها كثيراً ويوصي

بِحفظها، بل ربما إذا سئل سؤالاً في المصطلح يجيب بلفظ النُّخبة كما يُذكر عنه ذلك، وإلا
فأنا لم أدرك الشيخ ولم أسمع به بنفسه.

أسأل الله عز وجل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن
ينفعنا بما علمنا، وأن يجعل ما نتعلمه حجة لنا لا علينا، وأن يجزي خيراً كل من ساهم في
إقامة هذه الدورة.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.